الأمم المتحدة A/62/PV.108

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الثانية والستون
الجلسة العامة **١٠٨**
الخميس، ١٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٨، الساعة ١٣/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد سرجان كريم ..... (جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة)

نظراً لغياب الرئيس، تولت الرئاسة نائبة الرئيس، السيدة أتائيفا (تركمانستان).

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

الاجتماع الرفيع المستوى للاستعراض الشامل للتقدم المحرز في تنفيذ إعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والإعلان السياسي بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز

البند ٤٤ من جدول الأعمال (تابع)

تنفيذ إعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والإعلان السياسي بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز

تقرير الأمين العام (A/62/780)

مذكرة من رئيس الجمعية العامة (A/62/CRP.1 و Corr.1)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): ما زال لدينا ٢٦ متكلماً مدرجين في قائمتي. ولكي نختتم الاجتماع الرفيع المستوى مساء اليوم مع استيعاب جميع المتكلمين، أناشد المتكلمين بشدة أن يقصروا بياناتهم على خمس دقائق.

أعطي الكلمة الآن لرئيس وفد جمهورية كوريا.

السيد بارك (جمهورية كوريا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أضم صوتي إلى أصوات المتكلمين السابقين في الإعراب عن عميق التقدير للأمم المتحدة على الريادة الممتازة التي تبديها في جهودها الدؤوبة لمكافحة وباء فيروس نقص المناعة البشرية بالتعاون مع الحكومات الوطنية والمانحين وأصحاب المصلحة الآخرين.

في اجتماعنا هنا عصر اليوم، لا يمكن أن ننكر الحقيقة الجلية أن وباء الإيدز ما زال يمثل تحديات ضخمة. فالإحصاءات تبين أنه في عام ٢٠٠٧، قدر عدد المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية بـ ٢,٥ مليون شخص، إلى جانب أن ٢,١ مليون شخص ماتوا بالإيدز، وتلك تذكرة مروعة بإلحاح هذه المسألة. وكما رأينا من التاريخ المفزع للوباء، فالإيدز لا يمثل مشكلة تتعلق بالصحة العامة فحسب، بل إنه تهديد بالغ للحياة البشرية يقوض حقوقاً أساسية

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

للإنسان ويسبب خسارة هائلة نتيجة للأعباء الاجتماعية والاقتصادية التي يفرضها. وفضلاً عن ذلك، فإن الخسائر العالمية التي يسببها الإيدز تعوق آفاق الحد من الفقر والتنمية الاقتصادية. وفي ظل هذه الخلفية، اسمحوا لي أن أتشاطر معكم بعض الأفكار حول كيفية بلورة استجابة فعالة لوباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

إنني أعتقد أن على المناطق التي تشهد انتشاراً واسعاً لفيروس نقص المناعة البشرية أن تستجمع إرادتها وريادتها السياسية وأن تتصدى للتحديات. وفي نفس الوقت، فإن على المجتمع الدولي أيضاً أن يؤدي دوره لمساعدة تلك المناطق في كفاحها من أجل وقف انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. ولذلك، لا بد من تنسيق أفضل بين الحكومات والمجتمع المدني والمنظمات الدولية، داخل البلدان وفيما بينها.

وبغية ضمان الاستجابة الوقائية، لا بد من تثقيف وتوعية الأفراد ومجموعات السكان والمجتمعات بشأن أفضل السبل لتجنب العدوى. ولا بد أيضاً من كفالة استدامة تلك الجهود. وفي هذا الصدد، من الضروري أن نوفر معلومات دقيقة بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز عن طريق حملات التوعية العامة، والنهوض بالتعليم من خلال القنوات المختلفة وزيادة إمكانية الوصول إلى خدمات الفحص والاستشارة الطوعيين.

إن توفير العلاج المناسب – بما في ذلك من خلال توسيع إمكانية وصول من انتقلت إليهم العدوى بالفعل إلى العلاج من فيروس نقص المناعة البشرية والخدمات التي تحفظ للمريض حياته، مثل برامج العلاج بمضادات الفيروسات العكسية – يكتسي أهمية حيوية لا لحماية حقوق الإنسان فحسب، بل وللوقاية من الفيروس والإيدز أيضاً. وإلى جانب العلاج والدعم، لا غنى عن الغذاء الجيد لضمان رعاية أكثر فعالية للأفراد حاملي الفيروس.

ومن المهم أيضاً وضع خطط استراتيجية وطنية لحماية المجموعات الضعيفة، مثل النساء والشباب. ونصف من يحملون الفيروس هم من النساء، كما أن العدوى بالفيروس بين الشباب في ازدياد، مما يؤكد أنه لا بد من التركيز على تلك المجموعات.

ومع أن معدل انتشار فيروس نقص المناعة البشرية في كوريا يقل عن ٠,١ في المائة، فإن ذلك المعدل في ازدياد مطرد. ولا يمكن لكوريا أن تتقاعس. وأود أن أغتنم هذه الفرصة الهامة لأقول إن حكومتي سوف تسعى لاستخلاص عبر قيمة من هذا التبادل للملاحظات وأفضل الممارسات في إعداد استجابتنا الوطنية لوباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

وقبل كل شيء، لكي نسهم في الجهود العالمية التي تبذل لتحقيق الأهداف التي حددت في ٢٠٠١ و ٢٠٠٦، تواصل الحكومة الكورية تقديم المساهمات للصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا. كما أعلنت عن تعهد إضافي بتقديم مبلغ ١٠ ملايين دولار على مدى ثلاث سنوات تبدأ في عام ٢٠٠٧. وهذا بالإضافة إلى جهودها المتزايدة باستمرار بوصفها عضوا في المجلس التنفيذي للمرفق الدولي لشراء الأدوية.

وعلى الصعيد الثنائي، تلتزم كوريا بتمويل عملية مشتركة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بين النساء والفتيات في جمهورية الكونغو. كما نلتزم بالمشاركة في التخطيط الاستراتيجي لمشروع لتنمية الاستجابة والقدرات في مجال الإيدز وتنفيذ هذا المشروع في نيجيريا. وتحقيقا لتلك الغاية، أعلنت كوريا تبرعها بمبلغ ١,٥ مليون دولار.

ثانيا، لا يزال الوصم والتمييز المقترنان بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في كثير من البلدان يشكلان عقبتين كبيرتين في طريق إرساء أسس الاستجابة للإيدز في مجال حقوق الإنسان. وليست كوريا استثناء في هذا الصدد. وقد ينشأ الوصم والتمييز اللذان يحيطان بهذا المرض عن نقص المعلومات والمعتقدات الخاطئة والتعصب والخوف من المرض. علاوة على ذلك، يمكن أن يعرقل هذا الوصم والتمييز الجهود التي تبذل لحشد التعاون الفعال للوقاية من الإيدز من جانب الأعمال التجارية والشركات الصيدلانية ووسائل الإعلام والمنظمات الإقليمية والجمعيات الوطنية، بل والقيادات السياسية ذاتها.

وأخيرا وليس آخرا، تسعى الحكومة الكورية جاهدة لتعزيز الإلمام الدقيق والكامل بالحقائق المرتبطة بفيروس نقص المناعة البشرية، وذلك بتنظيم حملات التثقيف الصحي والتوعية العامة من خلال مختلف القنوات. ويمكن للحملات المنسقة عن طريق التليفزيون ومنافذ وسائل الإعلام الأخرى بصفة خاصة أن تؤدي دورا نشطا في التصدي للتصورات الخاطئة عن المرض والقضاء على التمييز ضد الأفراد المصابين والوصم المقترن بالمرض.

وختاما، تود الحكومة الكورية مرة أخرى أن تعرب عن تقديرها الصادق للأمم المتحدة على جهودها المستمرة في مكافحة الإيدز. وفي هذا الصدد، لديّ ثقة بأن هذا الاجتماع سوف يتيح فرصة لاستعراض جهودنا السابقة وزيادة تنشيط التزامنا بالمكافحة العالمية لوباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في المستقبل.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لرئيسة وفد كولومبيا.

السيدة بلوم (كولومبيا) (تكلمت بالإسبانية): يعرب وفدي عن تأييده للبيانين اللذين أُدلي بهما نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين وعن مجموعة ريو فيما يتصل بالموضوع الذي نحن بصدده اليوم.

وقد تصدت كولومبيا لتحديات كبيرة من أجل السيطرة على وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. ويتميز الوباء في كولومبيا بانخفاض معدل انتشاره، مع تزايد في معدل الإصابة بين النساء. وتشير الدراسات المتاحة إلى أن معدل الانتشار يقدر بنسبة ٠,٧ في المائة بين الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٤٩ عاما. وبالرغم من أن عدد الحالات المسجلة أقل مما قد يوحي به هذا المعدل، نعلم أن هناك أفرادا مصابين لم تتح لهم بعد سبل تشخيص المرض.

وتتركز الحالات التي تم تشخيصها في بلدنا بين بعض الفئات التي تتسم بدرجة تعرض عالية للخطر. وقد وجدت بعض الدراسات المحلية ارتفاعا في معدل الانتشار بين الرجال الذين يمارسون الجنس مع الرجال وبين النساء المشتغلات بالجنس. علاوة على ذلك، حددنا عوامل معينة لقابلية التعرض في أوساط الشباب من كلا الجنسين والنساء والمشردين داخليا والأشخاص الذين يعيشون في الشوارع والسجناء، في جملة فئات أخرى.

وقد سنّت كولومبيا تشريعات وطنية للصحة والضمان الاجتماعي تحدد الأطر المؤسسية للاستجابة للإيدز. وبالإضافة إلى ذلك، هناك معايير محددة فيما يتعلق بالخدمات التي توفرها الدولة وبحماية حقوق الجماعات السكانية المتأثرة. واعتُمدت في عام ٢٠٠٧ خطة وطنية جديدة للاستجابة المتعددة القطاعات لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز للفترة من ٢٠٠٨ إلى ٢٠١١. وهي تشمل اتخاذ تدابير في مجالات الوقاية والرعاية والدعم والحماية الاجتماعية الشاملة، ومتابعة الجهود وتقييمها.

وفي عام ٢٠٠٦، خُصص نحو ١٠٠ مليون دولار لتنفيذ التدخلات المتعلقة بفيروس نقص المناعة

البشرية/الإيدز، جاءت نسبة ٩٥ في المائة منها من الحكومة. واعتمدت نسبة أربعة وستين في المائة من تلك الميزانية لأغراض الرعاية والعلاج، بينما كرست نسبة ٣٤ في المائة للجهود الوقائية. وقد أتاحت تلك الموارد تعزيز عمليات الرصد والبرامج الرامية إلى منع انتقال فيروس نقص المناعة البشرية من الأم إلى الطفل، فضلا عن توسيع نطاق الرعاية الشاملة للمرضى.

ويشمل نظام الرعاية الصحية الآن جميع العقاقير والإجراءات المعملية المتاحة في كولومبيا لتشخيص الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية ومتابعتهم. وقد وسع نطاق الخدمات التشخيصية، وعلاج النساء الحوامل. كما نوفر الآن الأدوية ولوازم حليب الأطفال لمواليد الأمهات المصابات بفيروس نقص المناعة البشرية. ويكفل الحصول على الرفالات للأشخاص الذين يتم تشخيص إصابتهم بالأمراض التي تنتقل عن طريق الاتصال الجنسي وفيروس نقص المناعة البشرية. ومن خلال الجهود المبذولة على صعيد المجتمعات المحلية وبفضل مشروع الصندوق العالمي، يجري بالإضافة إلى ذلك تقديم الرفالات لأكثر الفئات السكانية عرضة للخطر.

ويبلغ معدل التغطية بإمكانيات الحصول على العقاقير المضادة للفيروسات العكسية ٧٥ في المائة تقريبا في كولومبيا. وأمكن الوصول إلى هذه النتيجة بفضل السياسة الهيكلية الرامية إلى توسيع نطاق الوصول إلى نظام الرعاية الصحية، مما يضمن توفير الخدمات الشاملة للمصابين. ونرجو أن نحقق تعميم التغطية للجميع، غير أنه بالنظر إلى اتساع نطاق تفشي الوباء وارتفاع تكلفة العلاج وضرورة توفير سبل الحصول على عقاقير الخط الثاني والخط الثالث، سيكون من الصعب تمويل توفير الأدوية. وقد يؤجل هذا تعميم الإمكانيات. ومن الضروري الحصول على مزيد من الدعم الدولي في هذا الصدد.

وترى حكومة كولومبيا أن الأخذ بنهج يقوم على حقوق الإنسان ويحمي كرامة الإنسان في مكافحة الإيدز أمر بالغ الأهمية لتهيئة بيئة يمكن فيها للمجتمعات والأفراد العمل بشكل متضافر مع الدولة. كما أن من الضروري تعزيز الثقة في خدمات الحكومة، فضلا عن إزالة الوصم والخوف والسرية التي تجعل من الصعب في نهاية المطاف القضاء على التمييز الذي ما زالت تعانيه الفئات السكانية المصابة.

وبالمثل، يجب أن نعزز برامج التربية الجنسية. ويجب أن تبنى على حقوق الإنسان، وأن تضمن التمتع بالحقوق الإنجابية والجنسية وتشمل تركيزا واضحا على احتياجات الجنسين ومراعاة الاختلافات. علاوة على ذلك، يجب أن يشمل النهج القائم على الحقوق التوفير اللائق للخدمات الاجتماعية الجيدة النوعية والسهلة الحصول عليها.

ويمثل وضع برامج شاملة للحماية الاجتماعية إحدى الأولويات في مكافحة الوباء وتعزيز استراتيجيات الوقاية منه. ونظرا لأن أفقر الفئات السكانية أكثر عرضة للخطر وقابلية للإصابة، لا بد أن تستند جهود الوقاية إلى خطط التنمية الوطنية التي تركز مباشرة على الحد من الفقر. ويجب أن تمثل الجهود في هذا الصدد جزءا من التدخلات المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية، كما يجب أن تكون فوق كل شيء جزءا من جهود التنمية التي تحدث أثرا مستداما على الوباء. وتزداد أهمية هذا النهج بالنظر إلى ارتفاع معدلات الفقر في مختلف بقاع العالم، بما فيها البلدان المتوسطة الدخل.

وتسلم كولومبيا بدور المجتمع المدني بوصفه طرفا فاعلا أساسيا في الاستجابة إلى فيروس نقص المناعة/الإيدز. وكانت مشاركة المنظمات غير الحكومية في بلدي أساسية في التعليم والوقاية، وتعزيز الحقوق، والحصول على الرعاية الشاملة وتنفيذ المشاريع الإنتاجية. إن الخبرات التقنية لتلك المنظمات وروح القيادة التي تتحلى بها، ودعوتها المستمرة

لتعزيز الدولة والاستجابة الاجتماعية للوباء مكمل ضروري لجهود الحكومة في هذا المجال.

وتكرر كولومبيا تأكيد التزامها بالاستجابة لفيروس نقص المناعة/الإيدز وتضم صوتها إلى صوت الجمعية العامة التي دعت المجتمع الدولي إلى تعزيز التعاون التقني والمالي في هذا المجال. وإن الجهود المشتركة للدول ومنظمات التعاون الدولي أساسية من أجل سد الفجوات القائمة في إمكانية الوصول إلى العناية وتوفيرها للسكان الأكثر تعرضا للخطر، وتنفيذ استراتيجيات الوقاية الشاملة، وضمان لوازم الفحص والعلاج، وتحسين مستوى الأبحاث الوبائية. والتعاون يمثل عاملا أساسيا في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بشأن هذه المسألة. ويأمل وفد بلدي أن تكون النتيجة الرئيسية لاجتماع المتابعة هذا إعادة تأكيد قوية على الإرادة السياسية وتعزيز التعاون اللازمين للحد من التعرض للإصابة وتحسين الاستجابة العالمية والوطنية لمشكلة نقص المناعة البشرية/الإيدز.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لرئيس وفد سان مارينو.

السيد بوديني (سان مارينو) (تكلم بالانكليزية): نود أن نشكر الرئيس كريم على عقد هذا الاجتماع الرفيع المستوى الذي يؤكد الشواغل الدولية والأهمية البالغة للتصدي لنقص المناعة البشرية/الإيدز، ذلك المرض الذي ما انفك يسبب المعاناة الهائلة والوفيات التي لا تحصى في كل جزء من العالم.

إننا نرحب بتقرير الأمين العام (A/62/780)، الذي يقدم مقترحات عظيمة الفائدة بشأن التصدي لهذه المشكلة بطريقة أكثر اتساقا وفعالية.

وتتصدى حكومة سان مارينو للتحدي الوطني المتمثل في الفيروس من خلال التوعية بالوقاية. إضافة إلى ذلك، تقوم المراكز المختصة بتزويد النساء بالمعلومات عن الوقاية من الأمراض المنقولة جنسيا. وتوفر خطة الصحة الوطنية في بلدنا الرعاية لمواطنينا وتضع تحت الرقابة حالات الإصابة بالفيروس ومرض الإيدز بين سكان سان مارينو وتضمن تقديم العلاج مجانا وعدم الكشف عن هوية المرضى.

وعلى المستوى الدولي، تشارك سان مارينو، في حملة اليونيسيف ”اتحدوا من أجل الأطفال، اتحدوا لمواجهة الإيدز“، من جملة مشاريع أخرى، وساهمت في تمويل مشروع تجريبي في غابون، وذلك بالاشتراك مع أندورا وليختنشتاين وموناكو. وركزت تلك الحملة على تعزيز الوقاية ضد انتقال العدوى من الأم إلى الطفل، والعلاج والخدمات للأطفال والوقاية للمراهقين والشباب والحماية والرعاية. وأخيرا، تعرض سان مارينو المساعدة من خلال اليونيسيف للمنظمات التي يديرها الشباب في البلدان النامية الهادفة إلى النهوض بحقوق الأطفال ونشر الوعي في صفوف الشباب، بما في ذلك الوعي بفيروس نقص المناعة/الإيدز.

وإزاء وجود ٣٠ مليون من الأشخاص المصابين بالفيروس وأكثر من مليوني وفاة بسبب الإيدز في كل عام، نحن على اقتناع بأنه، لا يمكن للدول الأعضاء، ووكالات الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية، والمؤسسات التعليمية، ووسائط الإعلام وقطاع الأعمال والقطاع الخاص، أن تتمكن من تحقيق النجاح في مكافحة تلك الآفة العالمية، إلا بالعمل معا. وتؤكد المشاركة الواسعة في هذا الاجتماع الرفيع المستوى، مرة أخرى، الإرادة السياسية القوية والالتزام من جانب كل الأمم بمواجهة هذا التحدي العالمي.

إن حكومة وشعب سان مارينو مصممان على مشاطرة المجتمع الدولي تحمل تلك المسؤولية.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لرئيس وفد المغرب.

السيد شَبار (المغرب) (تكلم بالفرنسية): يسرني أن أعرب عن سعادة المملكة المغربية بقرار الجمعية العامة عقد هذا الاجتماع الرفيع المستوى بشأن فيروس نقص المناعة/الإيدز. ونرحب بهذه الفرصة لنكرر تأكيد التزامنا الراسخ بمكافحة ذلك الوباء المهلك ودعمنا القوي للأهداف الإنمائية للألفية التي اعتبرت الصحة حقا من حقوق الإنسان غير القابلة للتصرف. ونتمنى لهذه المبادرة النبيلة كل النجاح، ونأمل أن يحشد التزامنا الموارد اللازمة لمكافحة تلك الآفة الفتاكة.

وأود الآن أن أتوجه بتحية مخلصة إلى الحاضرين معنا هنا، من المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وكيف يمكن ألا نعبر عن تضامننا معهم؟ فلنحييهم على ما أبدوه من شجاعة ولنعرب عن احترامنا لهم.

كما أننا نشكر أصحاب المصلحة في المجتمع المدني على ما يقومون به من أعمال أساسية. ونحن نعتز بوجودهم معنا اليوم، وقد شحذوا الهمم، كعادتهم دائما، للتصدي لتلك الموجة العارمة التي لا تعبأ بالحدود الجغرافية.

وعندما نستمع إلى ذكر الأرقام وشهادات الاستماع، من الصعب حقا أن نبقى ساكنين إزاء استمرار انتشار الخطر الداهم الذي يتجاوز أسوأ التوقعات المحتملة. ونظرا لحجم تلك الآفة، فإن الإرادة السياسية المشتركة المقترنة بتضافر الإجراءات المتسقة المتعددة الأطراف هي وحدها التي من شأنها أن تتغلب على التكلفة البشرية للوباء.

ويلاحظ وفد بلدي باهتمام واضح التوصيات المتضمنة في تقرير الأمين العام (A/62/780) المعروض علينا، وخاصة التوصية المتعلقة بقيام البلدان العالية الدخل بضمان الوصول الشامل إلى الوقاية والعلاج والرعاية والدعم.

وبينما يعتبر التقدم في توفير العلاج مشجعا، فإن ما يقلق جميع المجتمعين هنا هو استمرار وجود الانقسام إلى فئتين، فمن جهة توجد، البلدان المتقدمة النمو التي تمكنت من السيطرة على الوباء، ومن الجهة الثانية، توجد البلدان النامية التي لا تبعث المؤشرات فيها على التفاؤل، لا سيما في أفريقيا، حيث ما زال الإيدز يشكل أحد أخطر التهديدات على التنمية.

ولم يعد هناك متسع من الوقت لبلوغ هدف الوصول الشامل إلى الوقاية والعلاج بحلول ٢٠١٠. هي وحدها ولا يمكن تحقيق ذلك الهدف وتحسين إمكانية وصول الجميع إلى خدمات الرعاية والدعم بدون تمييز، إلا زيادة كبيرة في المساعدات المالية، مقرونة بتدابير في حالات الطوارئ.

ويلاحظ وفد بلدي بقلق بالغ التأثير المتزايد لعدم المساواة بين الجنسين الذي يستمر في تعزيز انتشار فيروس نقص المناعة/الإيدز بالحد الكبير من قدرة النساء والفتيات على مواجهة مخاطر الإصابة بالعدوى. ولذلك، من الضروري أن تقوم الحكومات بتعبئة المستويات السياسية والاجتماعية لمكافحة القوالب النمطية القائمة على أساس الجنس في سياق حملاتها الوطنية لمكافحة فيروس نقص المناعة/الإيدز.

إن حملة مكافحة فيروس نقص المناعة/الإيدز تمثل أولوية في المغرب، الذي أعد حملة متكاملة لمكافحة تلك الآفة. وكان من تجليات هذا الالتزام قيام المغرب في أوائل هذا العام بوضع خطته الاستراتيجية الإقليمية وخطة عمله للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ لمكافحة الإيدز، وكلاهما جزء من الإطار العام للمبادرة الوطنية من أجل التنمية البشرية، التي أطلقها الملك محمد السادس في عام ٢٠٠٥. وتسعى خطة العمل الطموحة والواقعية تلك إلى تحقيق الاستقرار في معدل الإصابات والحد منه، مما يستدعي تعبئة أوسع نطاقا لجميع الجهات صاحبة المصلحة المعنية بغية تحقيق زيادة كبيرة في

تغطية السكان الأكثر تعرضا وتخفيف التأثير الواقع على حياة المصابين بعدوى فيروس نقص المناعة البشرية.

ويسعد وفدي أن يعلن اليوم أن الحصول الواسع النطاق على العلاج المركب المضاد للفيروسات الرجعية يعد بلا شك واحدا من أوجه التقدم الكبير لبلدي في حملته ضد فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وبفضل الدعم والتعبئة من جانب جميع شركائنا الوطنيين والدوليين، حقق بلدي واحدا من أهدافه: الحصول المجاني على العلاج المركب المضاد للفيروسات الرجعية من جانب جميع مرضى الإيدز في المغرب بدون استثناء. وتكرر المملكة المغربية تأكيد استعدادها لتشاطر خبرتنا مع المجتمع الدولي، وخاصة البلدان الأفريقية الشقيقة.

إن الالتزام الشخصي للأميرة لالا سلمى، التي شاركت في اجتماع سيدات أفريقيا الأُوَل لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، المعقود على هامش الدورة الستين للجمعية العامة، يشهد على عمق الالتزام السياسي للمملكة المغربية. وينعكس ذلك الالتزام في نسيج المجتمع المغربي. وأسهمت جهود السلطات العامة للتوعية وتوفير العلاج إلى حد كبير في مكافحة تلك الآفة. ويرحب وفدي بالأثر الإيجابي الذي تركه اجتماع سيدات أفريقيا الأُوَل الذي اعتمد برنامج مكافحة الإيدز في أفريقيا للفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٦. إننا نكرر التأكيد من على هذا المنبر على دعم المملكة المغربية للجهود الدولية لمكافحة الإيدز في أفريقيا.

وفي هذا الشأن، يود بلدي أن يدعو مرة أخرى إلى تعبئة المزيد من الموارد بغية التصدي لهذا الوباء القاتل، الذي ما زال يجلب الدمار في أفريقيا. وأود التشديد على أنه لا يمكن التغلب على هذا الوباء إلا من خلال التنمية الحقيقية في أفريقيا، التي لا تحتاج إلى التضامن الفعال فحسب، بل أيضا إلى الالتزام المخلص للبلدان النامية.

إن أزمة الغذاء التي يعاني منها بعض بلدان الجنوب هي من الشواهد الواضحة على الصعوبات التي تواجهها البلدان النامية، والتي تقوض بطبيعة الحال جهودها ومواردها لمكافحة هذا الوباء الفتاك.

ونود أن نتقدم بخالص الشكر إلى برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز على ما يقدمه من دعم ومساعدة تقنية في إطار الصندوق العالمي، وعلى جهوده التي لا تكل لضمان حصول أكثر البلدان تضررا على العقاقير المضادة للفيروسات الرجعية. وقد قدم الصندوق دعما لبلدي في الوقت المناسب، مما يساعدنا على فحص المرضى وتوفير رعاية صحية أفضل على المستوى المحلي، بما في ذلك للفئات المعرضة للخطر. وإدخال الوقاية في المناهج الدراسية وحملات التوعية التي تستهدف الشباب يظل موضع اهتمام المملكة المغربية.

وفي الختام، يرحب وفدي بمبادرات الأمم المتحدة الكثيرة، ويسعده أن يشارك في جهودها وجهود المجتمع الدولي للاستجابة للشواغل المعرب عنها في إعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والإعلان السياسي بشأن الفيروس/الإيدز. والمملكة المغربية لن تدخر جهدا لوقف انتشار تلك الآفة واستئصال الوباء الذي لا يهدد بتعطيل جهودنا فحسب، بل يهدد كذلك بتقويض الأمن الصحي في كل أنحاء العالم.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لرئيس وفد أيرلندا.

السيد كفاناه (أيرلندا) (تكلم بالانكليزية): بادئ ذي بدء، اسمحوا لي أن أشكر الرئيس كريم على اقتراح عقد هذا الاجتماع الرفيع المستوى القيم للغاية.

وقد حددت أيرلندا مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بوصفها أولوية أساسية للحد من الفقر والضعف. ونحن نفي بالوعود التي قطعت في الجمعية العامة في عامي ٢٠٠١ و ٢٠٠٦. وننفق حاليا ما يزيد على ١٥٠ مليون دولار سنويا على مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية والأمراض الأخرى المرتبطة بالفقر.

إننا نعتقد أن سجل أيرلندا بشأن الأهداف الإنمائية للألفية سجل قوي. وخلال السنوات الأخيرة، زدنا إلى حد كبير المساعدات التي نقدمها للخارج. وفي هذا العام، سيبلغ إنفاقنا على مكافحة الفقر والجوع والمرض نسبة ٠,٥٤ في المائة من الناتج القومي الإجمالي.

إن استعراض هذا الأسبوع الرفيع المستوى للتقدم المحرز نحو تعميم الحصول على الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وعلى العلاج والرعاية والدعم، يعقد في الوقت المناسب تماما. وتشجع أيرلندا هذا الاجتماع على إرسال إشارة قوية إلى اجتماع مجموعة الثماني الوشيك وإلى مؤتمر القمة بشأن الأهداف الإنمائية للألفية الذي سيعقد في أيلول/سبتمبر، حيث سيتفق قادة العالم على استجابة جماعية للاحتياجات، والتهديدات والتحديات المتعددة، بما فيها فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، التي تواجه البشر في كل مكان.

إن قيادة الأمم المتحدة أساسية في مواجهة التحدي العالمي لفيروس نقص المناعة البشرية. وبوصفي رئيسا مشاركا لمناقشات الجمعية العامة بشأن الاتساق على نطاق منظومة الأمم المتحدة، فإنني أرى مكافحة الإيدز بوصفها معيارا لإصلاح الأمم المتحدة عمليا. وقد بدأت تتحقق النتائج في أدائها بوصفها كيانا واحدا، وهي تظهر الاتساق في صورته العملية. والقيادة التي يوفرها برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وبصفة خاصة السيد بيتر بيوت، في تنسيق وتيسير استجابة مشتركة للأمم المتحدة لوباء الإيدز العالمي جديرة بالتقدير.

ويشير تقرير الأمين العام إلى النتائج الهامة التي يجري تحقيقها على الطريق نحو تعميم الحصول على الوقاية والعلاج في كل أنحاء العالم. ويجري احتواء وباء فيروس نقص المناعة البشرية في معظم المناطق باستثناء أوروبا الشرقية. وقد تحقق تقدم كبير في علاج الفيروس، ولكن ما زال هناك عمل كثير.

وبوصفنا دولا أعضاء في الأمم المتحدة، فإننا بحاجة إلى تنسيق أفضل، وخاصة على المستوى القطري. ويتعين علينا موائمة الموارد الكبيرة الإضافية والضرورية من الأمم المتحدة، والبنك الدولي، والصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا وبقية الممولين الثنائيين الرئيسيين مع الموارد المقدمة من آليات المساعدة لدى المانحين الآخرين. وعلينا أن نفعل ذلك اتساقا مع الالتزامات الدولية المتفق عليها لتحسين فعالية المساعدة وتعزيز الملكية المحلية.

وقد طرأت زيادات كبيرة في أعداد المصابين بالعدوى المزدوجة بفيروس نقص المناعة البشرية والسل، وهناك حاجة إلى مزيد من الاستثمارات في الجيل الثاني من مضادات الفيروسات الرجعية. وتدعم أيرلندا الدعوة إلى القيام بأنشطة تعاونية أكبر لمواجهة ارتفاع مستويات الإصابة المزدوجة بعدوى فيروس نقص المناعة البشرية والسل.

وتبين الأدلة أن علينا القيام بمزيد من العمل للوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية. وعلينا أن نستثمر مزيدا من الأموال في برامج الوقاية، ولا سيما تلك التي تستهدف السكان المعرضين للخطر الشديد. وتحتل الوقاية مكان الصدارة في استراتيجيتنا بشأن فيروس نقص المناعة البشرية. وفي الأسبوع المقبل، ستعلن أيرلندا خطة العمل الوطنية الخمسية الأولى للوقاية من الفيروس، وتولي الخطة الأولوية

لإعداد القيادة القوية وتعزيز المعرفة والوعي بانتقال الفيروس وتوفير خدمات الوقاية الأساسية للأشد تعرضا للخطر.

ومن المرجح أن يظل فيروس نقص المناعة البشرية سببا رئيسيا لعدم المساواة والضعف واعتلال الصحة حتى يتم العثور على الحلول التكنولوجية الملائمة التي تحول بشكل فعال دون انتقال الفيروس. وعلينا أن نواصل الاستثمار في العلوم المتقدمة بغية التوصل إلى عقاقير فعالة للوقاية من الفيروس، ولقاحات ومبيدات للميكروبات موجهة للسيطرة على الجائحة.

إن لوازم الوقاية من فيروس نقص المناعة الخاضعة للسيطرة الأنثوية تعد أساسية للتصدي لتعرض النساء والفتيات غير المتناسب لفيروس نقص المناعة البشرية. وأيرلندا ملتزمة بالتصدي لجوانب الضعف الخاصة لدى النساء والفتيات، لا سيما في البلدان الفقيرة. وأحد أولوياتنا الرئيسية التصدي للعنف القائم على أساس نوع الجنس بوصفه استراتيجية أساسية للوقاية من الفيروس.

وهناك صلة مباشرة بين رفاه المرأة وللطفل. والعدد المتزايد للنساء اللاتي يثبت حملهن للفيروس، وما يتبع ذلك من ارتفاع معدل انتقال العدوى بالفيروس عن طريق الولادة، يؤكد على الأهمية التي توليها أيرلندا للمساواة بين الجنسين. ومن أولويات السياسات في بلدي الوقاية من انتقال العدوى من الأم إلى الطفل.

إن تقرير الأمين العام (A/62/780) يبرز بصفة خاصة محنة الأطفال المصابين بالفيروس والمتضررين به. ويتطلب وضعهم اهتماما عاجلا. وسوف يعقد المنتدى العالمي الرابع المعني بالأطفال المتأثرين بفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز في أيرلندا في شهر تشرين الأول/أكتوبر. وسوف يركز المنتدى، الذي يجمع بين القادة ومتخذي القرارات العالميين، على أولويات رئيسية لتلبية احتياجات الأطفال الذين يعيشون في عالم ينتشر فيه فيروس نقص المناعة البشرية. وسوف تشمل المجالات ذات الأولوية توسيع نطاق آليات الحماية الاجتماعية لصالح الأطفال، وإزالة الحواجز التي تعترض الخدمات الضرورية، وإبقاء الأمهات على قيد الحياة وإبقاء الأسر معا، ودعم استجابات المجتمع المحلي لتلبية احتياجات الأطفال.

لقد عملنا بجد لمعالجة الوصم المتصل بفيروس نقص المناعة البشرية ومعالجة التمييز في أيرلندا. وظلت الحملة الوطنية، التي يقودها أشخاص مصابون بفيروس نقص المناعة البشرية، ويشاركون بنشاط في تنظيمها وتنفيذها، تزيد من الوعي بفيروس نقص المناعة البشرية وبتفهمه، مع إبراز الوصم والتمييز غير الرشيدين في الوطن وخارجه. وستواصل حكومتنا دعمها لهذه الحملة الهامة.

وثمة أهمية حاسمة لممثلي المجتمع المدني، بمن فيهم ممثلي المنظمات الدينية في استجابة أيرلندا. ونعرب عن بالغ سرورنا بانضمام ممثلي المجتمع المدني من أيرلندا ومن البلدان الأخرى لنا اليوم في هذه القاعة. ونشيد بأعمالهم.

وتركز أيرلندا تركيزا شديدا على معالجة مشكلتي الجوع وعدم الأمن الغذائي في العالم. ونشعر بالقلق بصفة خاصة إزاء أثر زيادة أسعار الغذاء على الصعيد العالمي في المجتمعات المحلية المتأثرة بالإيدز. وثمة أهمية حيوية لمعالجة مسألتي الأمن الغذائي والتغذية في جميع السياقات بغية تحقيق هدف حصول الجميع عليهما. وتلتزم أيرلندا بدعم البرمجة المتعددة القطاعات والمتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية والتي تتضمن تدخلات لتوفير الطعام والتغذية الفعالة كطريقة لتقليل فرص التعرض للإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية وزيادة المناعة ضد الإيدز.

وتتوفر للمجتمع الدولي القدرة، والأدوية، والدراية، والمؤسسات التي تمكنه من التصدي للتحدي الذي يمثله الوباء

بغية تحقيق حصول الجميع على الخدمات وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ونحتاج الآن إلى توفر الإدارة السياسية والموارد من أجل استدامة وزيادة الاستجابة للتحديات التي يمثلها وباء فيروس نقص المناعة البشرية على الصعيد العالمي. ويتعين علينا جميعا أن نؤدي أدوارنا لضمان أن يظل وباء الإيدز أولوية عالمية يتعين اتخاذ إجراءات بشأنها حتى مع بزوغ تحديات ملحّة. ويمكن الاعتماد على أيرلندا التي ستقوم بدورها.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لرئيس وفد موريشيوس.

السيد سوبروم (موريشيوس) (تكلم بالانكليزية): أضم صوتي إلى أصوات المتكلمين السابقين للإعراب عن الشكر للرئيس كريم على عقد هذا الاجتماع الرفيع المستوى. وأثني أيضا على الأمين العام لتقريره الوارد في الوثيقة A/62/780. وأود أن أضيف أيضا بأن وفدي البيانات التي أدلى بها ممثل أنتيغوا وبربودا باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، وممثل مصر باسم مجموعة الدول الأفريقية، وممثل زامبيا باسم الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي.

وفي ضوء تقرير الأمين العام وشتى البيانات التي استمعنا إليها خلال اليومين الماضيين، لا يخفى على أحد أن قادة العالم والحكومات والمجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية، من جملة قادة آخرين، ملتزمون الآن بعزم أكثر من أي وقت مضى لمعالجة وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وليس ثمة شك في أن بعض التقدم قد أحرز لوقف انتشار الوباء. بيد أن السؤال الذي نطرحه جميعا هو هل حققنا تقدما كافيا منذ انعقاد الاجتماع الرفيع المستوى المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، في عام ٢٠٠٦. وسوء الحظ، الإجابة غير مشجعة جدا حسبما يتضح من الحقائق والأرقام الواردة في تقرير الأمين العام.

”وتشير الاتجاهات الحالية إلى أن العالم لن يتمكن من تزويد الجميع بخدمات الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية والعلاج والرعاية والدعم، ما لم تحدث زيادة كبيرة في مستوى الموارد المخصصة لبرامج مكافحة الفيروس في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل“. (A/62/780، الفقرة ١٦).

إذ تبلغ نسبة التغطية الشاملة للوقاية من انتقال العدوى من الأمهات إلى الأطفال ٣٤ في المائة فقط، على النقيض من الهدف الذي تم التعهد به وهو نسبة ٨٠ في المائة.

”لا يزال في كل ستة مصابين جدد بفيروس نقص المناعة البشرية واحد من الأطفال... ويموت معظم الأطفال الذين يصابون به حول فترة الولادة قبل بلوغهم الثانية من عمرهم“ (المرجع نفسه، الفقرة ٣٢) كما أن بعض البلدان التي أفادت بأنها أحرزت نجاحا سريعا في مكافحة الوباء تواجه صعوبة لصون الإنجازات التي حققتها سابقا. (المرجع نفسه، الفقرة ١٥) وسيمضي عدد المرضى المحتاجين إلى العلاج في التزايد بوتيرة تتجاوز وتيرة الموارد المالية والبشرية واللوجستية المتوافرة“. (المرجع نفسه، الفقرة ١٣).

وفضلا عن ذلك، ما زالت أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى أكثر المناطق تأثرا بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. ففي عام ٢٠٠٧، كان في هذه المنطقة ما يزيد عن ثلثي عدد جميع البالغين الأحياء المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية، ونسبة ٩٠ في المائة من عدد الأطفال في العالم المصابين بالفيروس وثلاثة أرباع جميع حالات الوفيات بسبب الإيدز. ولا يمكن إنكار أن هذه الصورة جد قاتمة ومخيفة لقارة ما زالت تكافح لتلبية أكثر احتياجات مواطنيها إلحاحا – الفقر المدقع والجوع. ويسبب الإيدز في أفريقيا جنوبي الصحراء ارتفاع معدل الوفيات بين المصابين بمن فيهم العمال شبه المهرة والعمال المهرة والفنيون وهم قلة

أصلا، مما يقوض بصورة خطيرة الجهود الحقيقية الرامية إلى تنمية المنطقة. وبغية التغلب على هذه الأزمة الإنسانية، يتحتم أن يتخذ المجتمع الدولي إجراءات فورية لمتابعة التعهدات التي جرى الالتزام بها منذ عام ٢٠٠١.

ويمثل السل أحد الأخطار الكبرى التي تهدد صحة الأشخاص الأحياء المصابين بالفيروس. ولذلك من الضروري منع نمو وانتشار السل، وعلى وجه التحديد السل المقاوم للعقاقير. وتدعو الحاجة إلى زيادة الوعي فيما يتعلق بالصلات بين المرضين وضرورة زيادة حصول الجميع على خدمات الوقاية المتكاملة من السل وفيروس نقص المناعة البشرية، وخدمات التشخيص والعلاج والرعاية.

واسمحوا لي أن أتطرق بإيجاز إلى بعض الحقائق الهامة عن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في موريشيوس. إن المعدل العام للعدوى بالفيروس والإيدز في موريشيوس يصل إلى حوالي ١,٨ في المائة. غير أنه بالرغم من الانخفاض الحاد في معدل الانتشار، تعتقد الحكومة اعتقادا قويا بأن الالتزام السياسي بمكافحة الإيدز التزام حيوي، ومن أجل ذلك زاد المبلغ المخصص لمكافحة الفيروس والإيدز بنسبة ٥٠ في المائة في ميزانية هذه السنة.

وتضطلع الحكومة من خلال اللجنة الوطنية المعنية بالإيدز برئاسة رئيس الوزراء، بتنفيذ خطة استراتيجية متعددة القطاعات لمعالجة الفيروس والإيدز. وتقدم العلاج المجاني بمضادات الفيروسات العكسية لجميع الأشخاص المصابين بالفيروس، وزادت أنشطة الإرشاد الطوعي وخدمات الفحوص على الصعيد الوطني، وتنفذ برنامجا للوقاية من انتقال العدوى من الأمهات إلى الأطفال.

وتدرك الحكومة أيضا الدور البالغ الأهمية الذي تؤديه المنظمات غير الحكومية للمساعدة على تقليل الأثر المترتب على فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وفي هذا السياق، قدمت الحكومة أموالا لثلاث منظمات غير حكومية لمساعدتها على تنفيذ أنشطتها.

وتولي الحكومة أيضا أولوية للتقليل إلى أدنى حد ممكن من انتقال العدوى بالفيروس بين شرائح السكان الأكثر تعرضا للخطر، وعلى وجه التحديد، مستعملي المخدرات بالحقن الوريدي، والمشتغلين بالجنس على أساس تجاري ونزلاء السجون. وفي هذا الصدد يجري بتنفيذ النهج الاستراتيجي الثلاثي المنحي للحد من انتقال العدوى بالفيروس/الإيدز إلى مستعملي المخدرات بالحقن الوريدي وذلك من خلال العلاج البديل بالميتادون، والتشريعات المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وبرنامج بشأن تبادل إبر الحقن.

ونسلم بأن النجاح في مكافحة وباء الإيدز ليس بالأمر اليسير. ويشكل الافتقار إلى الموارد المالية والجوانب المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية وذات الصلة بالتجارة في العقاقير، عقبة رئيسية تعترض التصدي لوباء الإيدز. ويحتاج الأشخاص المصابون بالفيروس والإيدز إلى العقاقير المضادة للفيروسات العكسية لتلبية احتياجاتهم العاجلة، ولكنهم يحتاجون أيضا إلى هذه العقاقير بأسعار رخيصة، أي بأسعار تكون في متناول أيديهم. وفي هذا السياق، من الضروري تماما أن تتحلى الدول بالمرونة لتخفيف قيود حماية براءات الاختراع والتمكن من تخفيض أسعار الأدوية في حالات الطوارئ في مجال الصحة العامة.

وإضافة إلى هذه القضايا، ينبغي أن تظل الوقاية أعلى أولوياتنا. ويتعين علينا تكييف استثماراتنا في مرافق وخدمات البنية التحتية من أجل تقديم خدمات الرعاية الصحية وإتاحة فرص التوعية على نحو أفضل. إن السكان الأصحاء والمتعلمين يشكلون الأساس القوي لأي مجتمع يستشرف المستقبل. وفي هذا الصدد، نحن بحاجة إلى الجهود المتضافرة من قِبل جميع أصحاب المصلحة – الحكومات، والمنظمات

غير الحكومية، والمجتمع المدني، والصناعات الصيدلانية، والباحثين في مجال الطب، والقطاع الخاص – فضلا عن دعم المؤسسات والمنظمات على الصعيدين الإقليمي والدولي.

وفي الختام، اسمحوا لي أن أقول بأن رئيس الجمعية العامة أشار عن حق في كلمته الافتتاحية أمام هذه الهيئة إلى ما مؤداه ”أن التصدي للتحديات العالمية للتنمية المستدامة، وتغير المناخ، والفقر المدقع، والجوع، ووباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، تمثل حتميات أخلاقية وسياسية في عصرنا“ (A/62/PV.02). وهي كذلك بالفعل. بيد أن باستطاعتنا أن نضيف إلى تلك الأمور الحتمية المسألة العاجلة المتمثلة في إصلاح المؤسسات الدولية. وبدون وجود مؤسسات ومنظمات دولية فعالة وقادرة على الاستجابة سوف تظل التحديات العالمية قائمة، وسوف نخاطر بفقدان المزيد ثم المزيد من الأهداف المتفق عليها.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لرئيس وفد ألبانيا.

السيد نريتاني (ألبانيا) (تكلم بالانكليزية): تدل مشاركة هذا العدد الكبير من الوفود في هذه الجلسة على خطورة التحدي الذي يواجه العالم اليوم، والذي لا يمكن التصدي له بدون جهود مشتركة وموارد كافية على الصعيدين الوطني والدولي. وترحب ألبانيا بالنهج المتبع في هذه الجلسة التي تجمع معا الحكومات، والمجتمع المدني، وتُثني ألبانيا على رئيس الجمعية العامة لعقده هذه الجلسة وتشيد بتقرير الأمين العام لما تضمنه من استنتاجات هامة.

ويؤيد بلدي تأييدا تاما البيان الذي أدلى به في وقت مبكر ممثل سلوفينيا باسم الاتحاد الأوروبي. ومن ثم، سوف يقتصر بياني على بعض الملاحظات الإضافية بصفتنا الوطنية.

تشاطر ألبانيا القلق الذي يساور وفودا أخرى كثيرة من أن وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز لا يمثل قضية رئيسية في مجال الصحة العامة، بل أيضا حالة طوارئ فيما يتصل بالتنمية. وقد ظلت الأوبئة تشكل خطرا كبيرا يهدد البشرية بصورة دائمة، ولكن من شأن التصدي لوباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز من جميع جوانبه المتعددة الأبعاد أن يساعدنا على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية على الصعيد العالمي. وهذا طلب صعب المنال.

يواجه بلدي تطورات اقتصادية واجتماعية سريعة، لا يمكن إنكار أنها تسبب مشاكل مترابطة شائعة في أي مجتمع حر ومفتوح. وتم تشخيص أول حالتين من العدوى بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في ألبانيا وتم الإبلاغ عنهما في عام ١٩٩٣. ومنذ ذلك الحين، أفادت التقارير عن ٢٥٥ حالة إصابة بعدوى الفيروس/الإيدز حتى الوقت الحاضر، ومات ٥٥ شخصا من المصابين بالفيروس. ومن الأهمية بمكان أن نذكر أن التقارير أفادت عن وجود ٤٤ حالة إصابة بالفيروس في عام ٢٠٠٧، منها ٣١ حالة من الذكور و ١٣ حالة من الإناث.

وما زالت ألبانيا تعتبر بلدا به معدل منخفض من الأشخاص المصابين بالفيروس/الإيدز. وبالرغم من هذا الاتجاه الإيجابي، نجد أن عدد حالات الإصابة بالفيروس آخذ في الزيادة، وتدل التقديرات على وجود عدد كبير من الحالات التي لم يتم تشخيصها. وفي الوقت نفسه، تُبين تقديرات أخرى أن ألبانيا ربما تواجه زيادة سريعة في حالات الإصابة بالفيروس/الإيدز إذا لم تُنفذ تدابير وقائية سليمة تنفيذا فعالا وعاجلا.

ويستند هذا التنبؤ إلى عدة عوامل، على سبيل المثال لا الحصر: صغر متوسط السن لدى سكان ألبانيا؛ وارتفاع عدد المهاجرين الألبان إلى الخارج؛ وتزايد عدد مستخدمي العقاقير بالحقن الوريدي؛ والانخفاض النسبي في مستوى المعرفة بهذه المسألة؛ وأوجه قصور معينة في نظام الرعاية

الصحية فيما يتعلق بالوقاية والتشخيص؛ وانخفاض مستوى المعرفة بالرفالات وقبولها؛ وما إلى ذلك.

ولقد بذلت الحكومة الألبانية جهودا حثيثة لتنفيذ استراتيجيتها الوطنية لمكافحة الفيروس/الإيدز في الفترة ٢٠٠٤-٢٠١٠ ولزيادة الوعي لدى الجماهير بهذه المسألة. وتهدف الاستراتيجية إلى إقامة شراكة قوية بين وزارة الصحة والمؤسسات غير الحكومية بدعم تقني ومالي من المنظمات الدولية المتخصصة، مثل منظمة الصحة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

ويجري حاليا أيضا تنفيذ برنامج وطني لمكافحة الفيروس/الإيدز. ومعروض حاليا على البرلمان مشروع قانون بشأن الوقاية من الإيدز ومكافحته، وهو في مرحلة الإجراءات من أجل اعتماده. وترمي الأهداف الرئيسية للبرنامج الوطني إلى المحافظة على انخفاض مستوى انتشار الإيدز في البلد وضمان إتاحة إمكانية الحصول على الخدمات اللازمة وضمان جودتها للتشخيص، والعلاج، والإرشاد، ودعم ورعاية الأشخاص المعرضين لخطر الإصابة بالإيدز والأشخاص المصابين.

وما برحت حكومة ألبانيا تعمل بالتعاون الوثيق مع عدد كبير من أصحاب المصلحة، مثل المنظمات غير الحكومية، والمؤسسات الخاصة، ومنظمات المجتمع المدني الأخرى، بما في ذلك الروابط التي تضم الأشخاص المصابين بالإيدز. ونحن ندعم تماما أنشطتهم، التي تتسم بأهمية حاسمة من أجل تطوير السياسة المتعلقة بمكافحة الفيروس/الإيدز والدعوة إليها وتنفيذها، فضلا عن تقديم الخدمات الاجتماعية للأشخاص المصابين بهذا المرض. ونعمل من أجل ضمان إقامة شراكة وثيقة بين القطاعين العام والخاص كشرط أساسي لا غنى عنه لاستجابة وطنية فعّالة وموسعة لمكافحة الفيروس/الإيدز.

وأولينا اهتماما متزايد لتحسين المناهج الدراسية عن التوعية بالإيدز وزيادة الوعي لدى عامة الجمهور وذلك بتنظيم حملات وطنية عن مسائل الإيدز وطلب المساعدة والتعاون من وسائط الإعلام بشأن هذه المسألة. وإن تجنب التحيز والتمييز عامل هام في إطار مكافحة الإيدز بصورة عامة.

وبالرغم من أن المجتمع الدولي قد استثمر قدرا كبيرا من الموارد من أجل التصدي لوباء الفيروس/الإيدز، ما زالت السيطرة على الوباء بعيدة المنال وما زالت الاستجابة للمرض تفتقر إلى التمويل الكافي حسبما ذكر المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في وقت سابق. وفي هذا الصدد، بينما أكرر مرة أخرى التزام حكومتي القوي بزيادة الإنفاق الوطني لمكافحة الإيدز، أتوجه في هذا المنتدى بنداء إلى الآخرين لكي يتحدوا بصورة متزايدة فيما يتعلق بالتزاماتهم التي تعهدوا بها لمكافحة الفيروس/الإيدز بصورة فعالة.

وفي الختام، أعرب مرة أخرى عن تأييد الحكومة الألبانية للالتزام الذي توخاه الإعلان السياسي لعام ٢٠٠٦، الذي نسترشد به في مكافحتنا الفعالة لوباء الفيروس/الإيدز.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية) أعطي الكلمة الآن لرئيس وفد بيلاورس.

السيد متليتسا (بيلاروس) (تكلم بالروسية): بادئ ذي بدء، أعرب عن الشكر لرئيس الجمعية العامة على تنظيم هذه الجلسة. إن بيلاروس تولي اهتماما كبيرا لمكافحة الإيدز. وقد ظل صندوق الأمم المتحدة العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا شريكا لنا نعتمد عليه.

تستند سياسة بيلاروس في هذا الميدان إلى مبدأ يتألف من ثلاثة عناصر: عنصر استراتيجية إطار العمل الوطني، وعنصر هيئة التنسيق المشتركة بين القطاعات،

وعنصر النظام الوطني للرصد والتقييم. وفيا يتعلق بمكافحة وباء الإيدز، وضعنا برنامجا وطنيا للوقاية للفترة ٢٠٠٦-٢٠١٠ وخطة استراتيجية لمكافحة العدوى بفيروس نقص المناعة البشرية للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٨. وبغية رصد وتقييم الحالة المتعلقة بالإيدز، أنشأنا مجلسا وطنيا استشاريا يضم هيئات الدولة، والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية، وممثلي عن القطاع الخاص وممثلين عن الكنيسة الأرثوذكسية، فضلا عن الأشخاص المتأثرين بفيروس نقص المناعة المكتسب/الإيدز.

وفي المدن الست التي ينتشر فيها الوباء بأعلى معدل له، أُنشئت مجموعات تتألف من أخوات الرحمة وعاملين في مجال الشؤون الاجتماعية من أجل تقديم العلاج والمساعدة النفسية والرعاية. وتنظم مجموعات المساعدة المتبادلة اجتماعات طاولات مستديرة، ودورات تدريبية ومؤتمرات تغطي المسائل الطبية، والاجتماعية - النفسية، والقضائية ومسائل أخرى من أجل غرس سلوك التسامح تجاه الأشخاص المصابين بالإيدز وتحسين نوعية حياتهم.

وفي مجال الوقاية من الفيروس/الإيدز، أنشأت بيلاروس ٥٢ مركزا للاستشاريات بدون الكشف عن الهوية تمول من ميزانية الدولة ومن الصندوق العالمي لمكافح الإيدز والسل والملاريا. ويتوفر الفحص السري والوقاية المجانية. وتم تنفيذ مجموعة من التدابير للوقاية من الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في مراكز الاحتجاز وتعقد دورات تدريبية للموظفين والمحتجزين. ولدينا نظام معلوماتي موحد ونظام فعال لنقل المعلومات من المقاطعات إلى المركز. والمعالجة توجه رئيسي. ويتمتع المرضى المصابون بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في بيلاروس بعدد من المنافع، بما في ذلك الوصول إلى الأدوية المجانية؛ وتحصل الأسر التي لديها أطفال مصابون بهذا المرض على مخصصات شهرية خاصة.

وبدعم من الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا ومن المانحين الدوليين، تقترب بيلاروس تدريجيا من تحقيق الوصول الشامل إلى العلاج بمضادات الفيروسات الرجعية. وفي الوقت الحالي، تتوفر التغطية بنسبة ٧٣ في المائة. ونتيجة لمجموعة التدابير التي اتخذناها، زدنا بصورة كبيرة من مستوى المعلومات في أوساط شعبنا عن أخطار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وقمنا كذلك بتخفيض حالات انتقال الفيروس من الأم إلى الطفل ومعدلات الوفيات.

لكن للأسف، ما زال الوضع معقدا. وكما أشار الممثل الدائم لأيرلندا، عن حق، فإن عدد حالات الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في أوروبا الشرقية، بما في ذلك بيلاروس، آخذ في الازدياد، ولو بصورة بطيئة جدا.

وفي الختام، ألاحظ الحاجة إلى زيادة جهود الأمم المتحدة لمكافحة هذا المرض. ومن الأهمية بمكان أن نركز الاهتمام لا على زيادة القدرات المالية فحسب، بل على حلّ المسائل الرئيسية مثل التدريب والكادر الطبي وتوسيع إمكانية الحصول على الأدوية العالية الجودة ووضع برامج واستراتيجيات وطنية مؤهلة لمكافحة هذا الفيروس. وأود أن أؤكد للجمعية أن بيلاروس سوف تسهم قدر استطاعتها في الجهود الدولية المبذولة لمكافحة هذا المرض.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لرئيس وفد إسرائيل.

السيد فلاص (إسرائيل) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أن أهنئكم، سيدتي الرئيسة، على إدارتكم أعمال هذه الجمعية وأشكركم على عقد هذا الاجتماع الرفيع المستوى الهام. وأود كذلك أن أشكر الأمين العام على بيانه وجميع المتكلمين والمتحاورين الآخرين على عروضهم الزاخرة بالمعلومات. وأود أن أشيد بوجه خاص بممثلي المجتمع المدني

والضحايا المتضررين من الوباء الذين جاءوا خصيصا لحضور هذا الاجتماع.

ومنذ عام ٢٠٠١، عندما عقدت الجمعية العامة دورة استثنائية مكرسة لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، حسّن المجتمع الدولي من استجابته لهذا الوباء. ورغم الجهود والتعاون في هذا المجال بشكل لم يسبق له مثيل، يستمر انتشار هذا الفيروس بكثافة تثير الإزعاج. وكما شاهدنا فإن العمل الإنساني والتنمية وحدهما لن يحققا النجاح ضد هذا الفيروس. ففي السنة الماضية وحدها، أصيب ٢,٥ مليون شخص جدد بهذا الفيروس ومات ٢,١ مليون شخص الإيدز. والمعدلات في أفريقيا جنوب الصحراء تثير الأسف الشديد. وعلينا زيادة جهودنا المشتركة معا وأن نركز أكثر على اتخاذ الإجراءات.

إن إسرائيل ملتزمة تماما بإعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وبتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ولا سيما الهدف ٦، الذي يحث على وقف انتشار هذا الفيروس وأن يشمل العلاج من المرض جميع المحتاجين له بحلول عام ٢٠١٠. لكن، لتحقيق هذه الأهداف، على المجتمع الدولي مواصلة الزخم الإيجابي الذي تولد عن الحفاظ على الالتزامات السابقة وزيادتها. ويجب حماية النجاح بحماس كي يترسخ التقدم. وعلى الدول أن تعتمد نهجا موسعا لمكافحة الفيروس/الإيدز. فعلى سبيل المثال، إن الوقاية من انتقال الفيروس من الأم إلى الطفل وتثقيف الشباب بشأن هذا الفيروس واتخاذ التدابير الوقائية من قبل المشتغلين بالجنس تتطلب أنماطا مميزة من الاتصال تشمل أطرافا فاعلة مختلفة لنقل المعرفة الضرورية وإقامة البنى التحتية الاجتماعية ذات الصلة. وعلينا أن نبذل المزيد من الجهود في تطوير تكنولوجيات فعالة وقليلة الكلفة.

ولحسن الحظ فإن إسرائيل لديها معدل منخفض للإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ويرجع الفضل في ذلك إلى الجهود والبرامج العريضة القاعدة. ومنذ عام ١٩٨١، تحتفظ إسرائيل بسجل وطني للمصابين بهذا المرض. ويتم تطوير البرامج التعليمية الصحية لكل من السكان العاديين والمجموعات التي تمارس سلوكا شديد الخطورة. ويتوفر فحص فيروس نقص المناعة البشرية في جميع العيادات المجتمعية في كافة أرجاء البلاد وهو فحص سري ومجاني لأي شخص يطلب هذه الخدمة، مواطن كان أو غير مواطن. وبصورة خاصة، سنّت إسرائيل تشريعا بارزا يسمح للأطفال بطلب فحص الإيدز بدون الحصول أولا على موافقة آبائهم أو أولياء أمورهم. ويرى وفد بلدي أن تنفيذ هذه الاستراتيجيات المتعددة المستوى يسمح بوجود أثر معزز على نحو متبادل.

وعلى الصعيد العالمي، تؤكد إسرائيل على التزامها بمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في جميع أنحاء العالم، لا سيما في أفريقيا جنوب الصحراء، حيث يؤنّث هذا الوباء. وهناك أعداد متزايدة من النساء والفتيات يصبن بهذا الفيروس. ولذا، ينبغي إيلاء اهتمام بالجوانب الجنسانية لهذا المرض، بما في ذلك تمكين النساء والفتيات ووضع برامج تثقيفية ومعالجة أخطار الإيذاء الجنسي والعنف. وينبغي دمج رعاية المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وعلاجهم ضمن حقوق الصحة الإنجابية والجنسية، مع التركيز بصورة خاصة على المسائل الجنسانية والمجموعات الهشة.

وفي آذار/مارس ونيسان/أبريل من هذا العام، استضافت إسرائيل حلقة عمل دولية بشأن رعاية الأطفال المتضررين بهذا الفيروس ودعمهم، وذلك بالتعاون مع اليونيسيف في أفريقيا. وفي هذه اللحظة، يستضيف المركز الإسرائيلي للتعاون الدولي، ماشاف، فنيون من نيجيريا في

دورة عن الصحة الجنسية والوقاية من الإيدز في صفوف المراهقين. وتكمل هذه الدورة برامج أخرى عقدت في إسرائيل مؤخرا بالتعاون مع بلدان مثل أوغندا وكينيا ومجلس تنسيق برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بالفيروس/الإيدز في غرب أفريقيا، الذي يستفيد من نهج ''دَرِّب المُدرِّب'' والتدخل التعليمي قليل الكلفة الذي يتسم بالكفاءة والاستدامة، عندما يعود هؤلاء الفنيون إلى مجتمعاتهم ويقومون بتطبيق البرمجة التثقيفية.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد إهوزو (بنن).

وفي ضوء ذلك، تعتبر الشراكة بين الحكومات والمجتمع المدني حاسمة الأهمية. وينخرط العديد من المنظمات غير الحكومية الإسرائيلية في عمل هام في الميدان في عدد من المناطق يتعلق بالوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والتدريب وبناء القدرة والرعاية. وتسهم هذه المبادرات إسهاما كبيرا في تنفيذ إعلان الالتزام وتعزيز الجهود الإقليمية والدولية في مكافحة هذا الفيروس. وتشمل أنشطة التوعية التي نقوم بها البلدان المجاورة لنا وكذلك العالم برمته. واسمحوا لي أن أشاطركم مثالا واحدا: تنخرط منظمة غير حكومية إسرائيلية، هي مشروع القدس لمكافحة الإيدز، في جهود في سوازيلند للمساعدة في تدريب أطبائها على الوقاية من هذا المرض. وقد انبثق عن ذلك برنامج، عملية ألف باء يوفد من خلاله خبراء إسرائيليين إلى البلد للعمل مع المنظمات المحلية في مشاريع بناء القدرة.

وأخيرا، ينبغي رعاية الشراكات بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، مع الأخذ بعين الاعتبار جميع أصحاب المصلحة وجميع القطاعات. إن التحدي الذي يشكله فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز كبير للغاية بحيث لايمكن تجاهل خبرات الآخرين وأفضل ممارساتهم. وتؤكد إسرائيل مجددا على التزاماتها في هذا الشأن وتتطلع إلى متابعة هذه المسألة في المستقبل.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل كرواتيا.

السيد يوريكا (كرواتيا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أشكركم، سيدي، على هذه الفرصة لمناقشة التقدم المحرز في تنفيذ إعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وأود كذلك أن أشكر رئيس الجمعية العامة على عقد هذا الاجتماع الهام الذي جاء في أوانه.

إن كرواتيا تشاطر رأي المجتمع الدولي بأنه ينبغي عمل المزيد على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية، لأن التحدي الذي يشكله هذا الوباء ما زال كبيرا. واتخاذ إجراءات فعالة ومنسقة على هذه الصعد الثلاثة هو السبيل الوحيد لتخفيف الأثر السلبي لهذا الوباء.

وفي السعي من أجل تطوير ذلك النهج، اتخذت كرواتيا عددا من التدابير على الصعيد الوطني. فقد أنشأنا في عام ١٩٩٠ لجنة للوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وبعد ثلاث سنوات اعتمدت الحكومة الكرواتية برنامجا وطنيا للوقاية من هذا الفيروس. ووضع البرنامج نهجا واسعة النطاق تعالج المشاكل المتصلة بهذا المرض، بما في ذلك التوعية الواسعة النطاق والفحص التطوعي والاستشارة وتنفيذ تدابير السلامة بشأن الدم ومشتقاته. وتم اعتماد برنامج وطني جديد للفترة من ٢٠٠٥ إلى ٢٠١٠ ويجري تنفيذه منذ عام ٢٠٠٥.

وأنشأت كرواتيا أيضا مركزا للإحالة والفحص والعلاج، واعتمدت إطار عمل لمشاركة المنظمات غير الحكومية موجها للمجموعات الضعيفة. ونفذنا برنامجا لتوفير العلاج الفعال للفيروسات الرجعية من خلال مشروع تأمين وطني في أوائل عام ١٩٩٨، ويتوفر، منذ ذلك الحين، العلاج

المجاني لجميع الأفراد المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في كرواتيا دون تكلفة شخصية. ولإنشاء نهج متعدد الجوانب حقيقة، مُنحت لجنة الوقاية الوطنية من فيروس الإيدز مركزا حكوميا رفيع المستوى لضمان أكبر التزام ممكن بمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

ورغم أنه تم تسجيل أقل من ٦٦٣ حالة إصابة بهذا الفيروس وتشير جميع البيانات الأخرى إلى انخفاض مستوى وباء الإيدز في كرواتيا، نحن مدركون تماما أننا قريبون جدا من مناطق في أوروبا الشرقية نلاحظ حاليا أن وباء الإيدز ينمو فيها بأسرع معدل في العالم. إن موقع كرواتيا الجغرافي بوصفها بلد عبور، واعتماد اقتصادها إلى حد كبير على السياحة، وتزايد أعداد السكان المعرضين للإصابة، تمثل عوامل لاحتمال انتشار فيروس الإيدز في كرواتيا.

ولذلك، تركز حكومة كرواتيا، بمساعدة العديد من المنظمات الدولية، على اتباع سياسات واستراتيجيات تجعل الجمهور أكثر حساسية لمسألة فيروس الإيدز، لا سيما وسط أضعف المجموعات – الأطفال والشباب والنساء – في حين أنها تحاول في الوقت ذاته إشراك المجتمع المدني في التصدي الوطني لهذا الوباء.

وكرواتيا ملتزمة أيضا بمحاربة الوصم والخوف والتمييز الذي يوجه نحو الأشخاص المصابين بالإيدز. وتقوم البرامج الوقائية في المدارس والجامعات التي تستهدف المدرسين والطلاب والمجموعات الأكثر تعرضا للخطر بدور رئيسي في سياسة كرواتيا بخصوص هذا المرض. ولقد تحقق تقدم رئيسي وتم استثمار قدر كبير من الجهود في تنسيق أنشطة الحكومة والقطاع غير الحكومي. ونتيجة لذلك، تقوم وزارة الصحة والرفاه الاجتماعي بتمويل عمل العديد من المنظمات غير الحكومية والمؤسسات الصحية التي تعنى بمرضى فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

ومنذ عام ٢٠٠٣، تشارك كرواتيا في الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا، الذي قام بتمويل مشاريع تعنى بتثقيف أطفال المدارس الثانوية وتقليص أخطار إصابة أكثر الناس عرضة للمرض وجعل الوصول إلى الفحوص الطوعية لهذا الفيروس والاستشارة أكثر يسرا، والارتقاء بنوعية الرعاية الصحية للناس المصابين بالإيدز وزيادة نوعية التدابير لمراقبة انتشار عدوى هذا المرض.

وفي الربع الأخير من عام ٢٠٠٣، وبالتعاون مع مكتب منظمة الصحة العالمية الإقليمي في أوروبا، أصبحت مدرسة أندريجا ستامبار للصحة العامة في زغرب، التي كان مؤسسها، الدكتور سامبار، أول رئيس لمنظمة الصحة العالمية، مركزا من بين ثلاثة مراكز ”لمحور المعرفة“ في وسط وجنوب – شرق أوروبا. وتركز الجهود المشتركة لهذا المشروع على تحسين نظام الوقاية من الإصابة ورصد حالات فيروس الإيدز في المنطقة التي يقدر، وفقا لمنظمة الصحة العالمية، أن أكثر من ثلث الذين يعانون من الإيدز فيها ما زالوا غير مسجلين. وعلاوة على ذلك، منحت المدرسة صفة مركز تعاوني لمنظمة الصحة العالمية لبناء القدرة في مجال البنى التحية لمراقبة انتشار الإيدز. وقام المركز بتعليم ما يزيد عن ٤٥٠ مشاركا من ٥٢ بلدا في أوروبا وأفريقيا والشرق الأوسط.

وأخيرا، تدعم كرواتيا دعما كاملا الأنشطة التي تركز على الوقاية من انتشار عدوى فيروس نقص المناعة البشرية المحددة في إعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز الذي اعتمدته الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية السادسة والعشرين وفي الإعلان السياسي بشأن الإيدز لعام ٢٠٠٦. إن بلدي أيضا يشترك بنشاط في الوقاية من عدوى هذا المرض ضمن إطار تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. والتقرير المقدم عن النتائج المحرزة حتى الآن

فيما يتعلق بالإعلان طرح تحديات جديدة علينا أن نعمل معا لمواجهتها.

وسوف تواصل كرواتيا تقديم دعمها من خلال الأنشطة القائمة أو الجديدة وذلك لتحقيق التصدي بصورة أقوى وفعالة لارتفاع عدوى فيروس نقص المناعة البشرية في العالم.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن للممثل الدائم لتركمانستان.

السيدة عطيفا (تركمانستان) (تكلمت بالروسية): اسمحوا لي أن أعبر عن امتناننا للأمين العام بان كي - مون ولرئيس الجمعية العامة على عقد هذا الاجتماع.

إن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز من أخطر المشاكل التي تواجه البشرية. وبالنسبة لبلدان آسيا الوسطى، إن التوسع في التجارة والهجرة والسياحة والسفر بصورة عامة قد زادت إلى حد كبير من أخطار انتشار هذا المرض. وبما أن المرض يؤثر على السكان العاملين قبل كل شئ وله صلة بأمراض خطيرة مثل السل وإدمان المخدرات، الذي يؤدي إلى عدم القدرة على العمل ويضر بالصحة، ينبغي النظر إليه كواحد من أخطر التحديات للبشرية. ومما يزيد الوضع تعقيدا المشاكل الناشئة عن إدمان المخدرات والتهاب الكبد الفيروسي والأمراض المعدية الأخرى. وإذا لم يتم اتخاذ إجراءات فعالة في الوقت المناسب لمنع انتشاره، فسوف يكون لهذا المرض تأثير سلبي على الحالة الاجتماعية - الاقتصادية للبلد.

لقد اعتمدت حكومة تركمانستان موقفا مسؤولا من تقييم الحالة في بلدنا والبلدان المجاورة، واتخذت إجراءات مناسبة لاعتماد نهج شامل على صعيد الدولة للوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وعلاجه. وفي عام ١٩٩١، تم اعتماد قانون بشأن الوقاية من الأمراض المتصلة بهذا الفيروس. وتم تنقيحه في عام ٢٠٠١ واعتمد قانون جديد بشأن الوقاية من الأمراض التي يسببها فيروس نقص المناعة البشرية. ولتنفيذ هذا النهج الشامل للوقاية من المرض، قمنا بوضع برنامج وطني للوقاية من هذا الفيروس في الفترة ٢٠٠٥-٢٠١٠. ولقد أنشأنا لجنة تنيسقية مشتركة بين الإدارات، تضم ممثلي أكثر من ٢٩ وزارة وإدارة والسلطات التنفيذية المحلية والجمهور والمنظمات الدولية.

ولتنفيذ إعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، قامت حكومتنا بصياغة خطة وطنية لتدابير الرصد والتقييم للتصدي لهذا الوباء في تركمانستان، تشمل خطة لتمويل البرنامج الوقائي حتى عام ٢٠١٠. ووافقت وزارة الصحة العامة والصناعات الطبية على بند بشأن فئات السكان التي ينبغي فحصها للتأكد من عدم إصابتها بفيروس نقص المناعة البشرية. ويخضع الدم المتبرع به لفحص إلزامي للتأكد من خلوه من هذا الفيروس. وتم إنشاء قسم للوقاية من مرض الإيدز، بما في ذلك مركز وطني وخمسة مراكز إقليمية للوقاية من هذا المرض.

وضمن برنامجنا الوطني، يتم تنظيم مناسبات وقائية بصورة كبيرة في أوساط جميع الفئات السكانية. ونرتب بصورة منتظمة مناسبات إعلامية وتثقيفية تضم مكونات تشمل المعلومات والتدريب واستقدام تكنولوجيات جديدة وصياغة المواد الإعلامية وتوزيعها على الفئات المختلفة من الموظفين والمجموعات العمرية والاجتماعية المختلفة من السكان. وبما أننا نولي أهمية كبيرة لتشخيص فيروس نقص المناعة البشرية، وُفّرت لجميع المختبرات نظم للفحص للقيام بالأبحاث اللازمة. وتقدم مراكز الوقاية من مرض الإيدز والخدمات الاستشارية للنساء ومراكز الصحة الإنجابية وعيادات الأمراض الجلدية والتناسلية العلاج السري والرفالات.

ولقد تعززت فعالية برنامجنا الوطنية بالتعاون الجاري مع الأمم المتحدة ووكالاتها الممثلة في بلدنا، وعلى رأسها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومجلس تنسيق برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وبمساعدة هذه الوكالات، افتتحنا وزودنا بالمعدات مركزا للشباب ومركزا وطنيا للوقاية من الإيدز حيث تقدم الواقيات وتطبق تدابير زيادة الوعي في أوساط شعبنا بشأن الوقاية من الإيدز. وفي يوم الإيدز العالمي، وبمساعدة الأمم المتحدة، قمنا بأنشطة للوقاية من هذا المرض ووزعنا مواد إعلامية مختلفة مجانا. ويقوم نظام القياسات والتفاعل على الصعيد الوطني بأكمله على نهج ''العناصر الثلاثة'' في توفير سبل الحصول على الوقاية والعلاج والرعاية والدعم للجميع بحلول عام ٢٠١٠، فهناك استراتيجية وطنية واحدة، وجهاز تنسيقي واحد، ونظام واحد للرصد والتقييم.

ولكي نحقق الأهداف الإنمائية للألفية والأهداف التي حددها الإعلان السياسي بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، نؤيد ضرورة التركيز في جهود المجتمع العالمي على توسيع نطاق البحث العلمي في هذه المشكلة وتعميم الوقاية والعلاج بشكل فعال للمصابين بهذا المرض.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لرئيس وفد سانت فنسنت وجزر غرينادين.

السيد غونسالفيز (سانت فنسنت وجزر غرينادين) (تكلم بالانكليزية): تعرب سانت فنسنت وجزر غرينادين عن تأييدها للبيانين اللذين أدلى بهما رئيس وزراء سانت كيتس ونيفس باسم الجماعة الكاريبية ووزير الصحة في أنتيغوا وبربودا باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين.

وموضوع هذا الاجتماع الرفيع المستوى مغلف في عبارات متفائلة، ويطلب إلينا أن نستعرض التقدم المحرز في التزاماتنا وإعلاناتنا بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. والواقع أن قدرا كبيرا من التقدم قد تم إحرازه في مكافحة هذا الوباء، ومن المناسب أن يتدبر المجتمع الدولي مليا منجزاتنا وتجاربنا الفردية مع تسليمنا بالتحديات الهائلة التي لا تزال ماثلة أمامنا.

وما زالت سانت فنسنت وجزر غرينادين من البلدان ذات معدل الانتشار المنخفض لفيروس نقص المناعة البشرية، إذ يقدر هذا المعدل بين عامة السكان بنسبة ٠,٤ في المائة. وخطتنا الاستراتيجية الوطنية، التي تشمل برنامجا للرعاية والعلاج وبرنامجا للنهوض بمنع انتقال العدوى من الأم للطفل، تزيد سرعة استجابتنا للوباء وفعاليتنا في التصدي له.

وقد جرى تجهيز ستة وأربعين في المائة من المراكز الصحية في سانت فنسنت وجزر غرينادين لتقديم خدمات المشورة والفحص، وبدأ عدد من مواقع الفحص السريع المتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية عمله في السنة الماضية. كما بدئ في برنامج لخدمة المجتمعات المحلية وجرى فحص مئات المتطوعين حتى الآن. وأنشئ مكتب لحقوق الإنسان لتلقي الشكاوى بشأن الوصم والتمييز المقترنين بفيروس نقص المناعة البشرية، والآن تشترك وزارات حكومية غير وزارة الصحة، ومنها وزارات الشباب والسياحة والتعليم والتنمية الاجتماعية، في استراتيجية متعددة القطاعات وخطة للعمل من أجل التصدي لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

والعلاج بالعقاقير المضادة للفيروسات العكسية، الذي لم ينتشر إلا في عام ٢٠٠٣، تبلغ نسبته الآن ٨٦ في المائة من مرضى الإيدز الذين تقدم بهم المرض. وقدمت المشورة والفحص فيما يتعلق بالعدوى لنسبة ٨٨ في المائة من النساء الحوامل. وما هو أدعى إلى الاطمئنان أن ١٠٠ في المائة من الأطفال المصابين دون سن ١٥ عاما يتلقون العلاج

وأن ١٠٠ في المائة من المدارس العامة توفر حاليا التثقيف القائم على مهارات الحياة بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وبهذا يتضاعف العدد إلى أربعة أمثال ما كان عليه في عام ٢٠٠٥.

وبالرغم من التقدم المحرز، من الواضح أنه لا توجد أي أسباب للرضا والاكتفاء بما تحقق، حتى في الولايات التي يقل بها انتشار فيروس نقص المناعة البشرية. وترسم البيانات صورة لكوب نصف فارغ، حيث ما زالت حالات الإصابة الجديدة التي كان يمكن الوقاية منها وعلاجها تسبب الوفاة في كل ركن من أركان المعمورة.

وسانت فنسنت وجزر غرينادين هي جزء من توجه عالمي في تأنيث الوباء، ونقترب بسرعة من تساوي نسبة الإصابات الجديدة بين الذكور والإناث. ولا يزال انتشار فيروس نقص المناعة البشرية في بلدنا، الذي تسارع منذ ١٢ عاما وبلغ أوجه في عام ٢٠٠٤، يراوح مكانه قرب أعلى مستوياته.

ولا يزال معدل البقاء على قيد الحياة في سانت فنسنت وجزر غرينادين منخفضا بدرجة غير مقبولة. وبصراحة، قد يدين انخفاض انتشار فيروس نقص المناعة البشرية في بلدنا شيئا ما إلى أن الكثير من الأشخاص المصابين لا يعيشون طويلا بصفة خاصة، مقارنة بالمعدلات المحتملة للبقاء في البلدان المتقدمة النمو.

وتحدث نسبة أربعة وسبعين في المائة من الحالات الجديدة بين الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين ٢٠ و ٤٩ عاما، بينما تحدث نسبة ٣ في المائة لأشخاص دون سن ١٥ عاما. ولم يفحص سوى ١٠ في المائة من عامة السكان خلال العام الماضي ويعرفون نتائجهم، ومن بين الفئة التي تتراوح أعمارها بين ١٥ عاما و ٢٤ عاما وأكثر من شريك واحد في الجنس، هناك ٤٠ في المائة تقريبا لم يستخدموا الرفالات في أحدث لقاءاتهم الجنسية.

علاوة على ذلك، تشكل سانت فنسنت وجزر غرينادين جزءا من منطقة البحر الكاريبي التي تحتل المرتبة الثانية بين أعلى نسب انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في العالم. وهذا الوباء هو السبب الرئيسي للوفاة بين صفوف الشباب في منطقة البحر الكاريبي، وبين العامين ٢٠٠١ و ٢٠٠٧، بلغ عدد الإصابات التي تم تسجيلها ٤٠ ٠٠٠ إصابة إضافية في هذه المنطقة.

والنجاح النسبي الذي تحققه سانت فنسنت وجزر غرينادين، ومنطقة البحر الكاريبي وجزء كبير من العالم النامي، في التصدي لحالات الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بين صفوف الأمهات والأطفال جدير بالإشادة، ولكنه أيضا يثير مسألة السبب في قصورنا في معالجة شرائح أخرى من المجتمع يمكن أن يقال عنها إنها لا تحظى بنفس الدرجة من التعاطف. ويجب أن نحذر من السماح لمعتقداتنا الأخلاقية العميقة أو عاداتنا الاجتماعية الراسخة بأن تصرفنا عن مجابهة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بكل قوة أينما وجد وبدون إصدار أحكام شخصية.

إن الحرب على فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز سرعان ما قد تبلغ نقطة تناقص العوائد ما لم نبدأ في توسيع ساحة مواجهته. وليس بِدعة بالتأكيد أن نشير إلى أن الأماكن التي تضعف فيها الرعاية المقدمة في حالات الإيدز عن غيرها هي التي تضعف فيها الرعاية الصحية العامة عن غيرها، أو أن الأماكن التي تتسم بأنها أقل في التثقيف بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز هي التي تعاني افتقارا في التثقيف العام. ولا يمكننا أن نأمل في بلوغ النجاح في نهاية المطاف بتقديم واجهة لامعة متقدمة من الفحص والعلاج

والتثقيف بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز لتغطية نظم الرعاية الصحية الوطنية سيئة التجهيز، ضعيفة التمويل، تنوء بعبء فوق طاقتها. ولا يمكن كسب الحرب على هذا الوباء إلى أن تتم مواجهته بشكل كلي، ضمن سياق الاحتياجات الوطنية القائمة.

وقد أصاب الرئيس كريم في بيانه في بداية هذا الاجتماع الرفيع المستوى حين وصف فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بأنه من حالات الطوارئ المتعلقة بالتنمية، وأنه ينطوي على آثار في جميع المجالات. وعلى مدى الأيام الثلاثة الماضية، أبرز المتكلمون أبعاد الوباء في مجالات الأمن واحتياجات الجنسين والسياسة والاقتصاد وحقوق الإنسان والصحة العامة. ويسلم إعلاننا السياسي بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز لعام ٢٠٠٦ أيضا بأن ''انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في العديد من أجزاء العالم يمثل سببا للفقر ونتيجة له في آن واحد'' (القرار ٦٠/٢٦٢، الفقرة ١٣ من المرفق). علاوة على ذلك، وفي سياق أزمة الجوع العالمية الراهنة، من المناسب أن يشار إلى ما عقدنا عليه العزم في الإعلان السياسي من إدماج الأمن والدعم الغذائي في مكافحة هذا الوباء.

وفي ضوء المكافحة المتعددة الجوانب لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، تدعو سانت فنسنت وجزر غرينادين إلى تجديد الالتزام في ثلاثة مجالات عريضة إذا أردنا أن نوطد التقدم الذي أحرزناه ونعكس مسار تلك الكارثة الإنسانية.

أولا، من الأمور بالغة الأهمية أن نزيد التمويل العالمي المقدم لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز كثيرا عن مستوياته الراهنة وبدون الشروط المسبقة البيروقراطية المتعلقة بالدخل التي تكبد خسائر لا ضرورة لها في الأرواح.

ثانيا، يجب أن نحاول تحقيق مزيد من التخفيضات في تكلفة الفحص والرعاية والعلاج للمصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، بدءا من سعر اللوازم المعملية إلى تكلفة المستوى الثاني من عقاقير مضادات الفيروسات العكسية، التي لا تزال تكلفتها تشكل حاجزا غير مقبول يحول دون بقاء المرضى على قيد الحياة لمدة طويلة. وفي هذا الصدد، نؤيد بشدة نداءات الدول الأخرى بالاستفادة الكاملة من أوجه المرونة داخل الاتفاق الخاص بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة لأغراض الصحة العامة.

ثالثا، نطالب من جديد بزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية إلى نسبة ٠,٧ في المائة من الدخل القومي الإجمالي التي تكثر الإشارة إليها وتجاوز تلك النسبة، خاصة في مجالات البنية التحتية الصحية، والتثقيف، والتخفيف من حدة الفقر. ولا تزال الوعود التي مضى عليها الكثير دون أن تتحقق فيما يتعلق بالمساعدة الإنمائية الرسمية تمثل وصمة كبيرة تشوب مصداقية العالم المتقدم النمو وتكذيبا لكثير من الالتزامات والإعلانات الصادرة عن هذه الهيئة.

وأخيرا، تعرب سانت فنسنت وجزر غرينادين عن إشادتها بمجموعة الـ ٧٧ والصين وجمهورية كوبا والدول الأخرى التي استخدمت هذا المنتدى لمناقشة استحداث لقاح وعلاج للوباء. ومع سرعة عجلة العولمة وتزايد السفر المستمر وعدم إمكانية التنبؤ بأوجه التفاعل البشري، تشكل إصابة واحدة بفيروس نقص المناعة البشرية في أي مكان تهديدا للصحة في كل الأماكن. ولا يمكننا بدون إيجاد علاج أن نناقش بشكل نهائي التقدم المحرز في مكافحة هذا الطارئ العالمي.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لرئيس وفد الهند.

السيد سِن (الهند) (تكلم بالانكليزية): أود أن أشكركم، سيدي، على ترؤسكم هذا الاجتماع الرفيع المستوى المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

وتدرك الهند أن هذا الالتزام السياسي ضروري لمكافحة ذلك الوباء. ويرأس رئيس الوزراء المجلس الوطني المعني بالإيدز كما يترأس مجالس الولايات رؤساء وزاراتها. كان هذا الالتزام السياسي على أرفع المستويات بالغ الأهمية في احتواء هذه الجائحة. فمعدل انتشار فيروس نقص المناعة البشرية بين البالغين في الهند منخفض نسبته ٠,٣٦ في المائة، و لذلك يقدر أن عدد السكان المصابين بهذا الفيروس يتراوح بين مليونين و ٣,١ ملايين شخص. وتبذل جهود خارقة لاحتواء هذا الوباء وعكس مساره.

ويعمل البرنامج الوطني لمكافحة الإيدز في الهند من منطلق أن الوقاية خير من العلاج. فهو ملتزم بضمان تعميم إمكانيات الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وتخصص نسبة ٧٥ في المائة من ميزانيته لتنفيذ خدمات الوقاية، ولا سيما بين الفئات ذات السلوكيات العالية الخطورة. وزاد جمع الدم الطوعي، ويجري باستمرار تعزيز قدرات بنوك الدم على التخلص من الدم الحامل للفيروس. كما أن علاج الأمراض التي تنتقل عن طريق الاتصال الجنسي له أولوية عالية، وتحدد العدد المستهدف لتقديم العلاج بـ ١٠ ملايين حالة.

وقد زادت قدراتنا على جمع البيانات أضعافا. وذلك ضروري في بلد في مثل حجم الهند وتنوعها من أجل رسم الخريطة الجغرافية لانتشار الوباء وتحديد البارامترات السكانية له.

وخدمات المشورة والفحص، التي بدأت في مراكز قليلة في عام ٢٠٠٠، يجري الآن توفيرها فيما يقرب من ٥ ٠٠٠ منشأة. وتضاعف الفحص أكثر من ست مرات في خلال سنتين، وبلغ عدد الذين تم فحصهم في العام الماضي ٧ ملايين شخص. كما تم فحص ٣ ملايين امرأة إضافية في مرحلة ما قبل الوضع في إطار برنامج منع انتشار العدوى من الأم إلى الطفل. وقد نتج عن هذا النهوض بمرافق الفحص اكتشاف مليون حالة للعدوى بفيروس نقص المناعة البشرية. ومن المقرر المضي في زيادة عدد الفحوص بنسبة ٣٠٠ في المائة على مدى السنوات الخمس المقبلة، والوصول به إلى ٢٢ مليونا في العام بحلول ٢٠١٢. وتقدم خدمات المشورة والفحص هذه بالمجان لجميع الهنود، وهذا مثال عملي على التزامنا بتعميم إمكانياتها.

وتدرك حكومة الهند أن الوصم والتمييز المقترنين بهذا المرض يمكن أن يضاهيا الآلام الجسمانية في السوء. وتتصدى لتلك المسألة، مع جوانب الوقاية المعروفة، استراتيجية شاملة وضعتها الحكومة للتواصل بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. ويوجه اهتمام خاص للشباب والنساء، فهم أكثر الناس معاناة للمرض عادة. كما يغطي برنامج لتثقيف المراهقين أكثر من ١٠٠ ٠٠٠ مدرسة.

وقد أطلقت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ مبادرة قطار الشريط الأحمر السريع وستغطي ١٨٠ محطة وما يزيد على ٥٠ ٠٠٠ قرية في غضون عام واحد. كما تبذل الجهود للتشجيع على تهيئة بيئة تمكينية والحد من تمييز المجتمع ضد الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية وأسرهم، بمشاركة من المجتمع المدني والقيادات السياسية والعاملين على مستوى القواعد الشعبية وجماعات مساعدة الذات وآخرين. ويجري وضع اللمسات الأخيرة على وثيقة حكومية للسياسات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين ومشروع قانون بشأن الإيدز يتناولان تلك القضايا، في جملة أمور.

وقد قال المهاتما غاندي ذات يوم إن ”الثروة الحقيقية هي الصحة، وليس في قطع الذهب أو الفضة“. ووفقا لتلك

الفلسفة، وفي مواجهة القيود التي تفرضها الموارد والأولويات المتباينة، تلتزم حكومة الهند بكفالة عدم تعرض أي هندي للوفاة بالإيدز بسبب عدم وجود العلاج. ويتلقى العلاج بمضادات الفيروسات العكسية والأخماج الناهزة حاليا مائة وأربعون ألفا من مواطنينا. كما تقدم بدون مقابل أيضا خدمات رصد الدم لتحديد مدى حاجة المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية إلى العلاج. ورغم القيود التي تفرضها الموارد والقدرات، نحاول أيضا توفير عقاقير الجيل الثاني.

وأود أن أثني على الرئيس كريم لجهوده النشطة في إشراك المجتمع المدني في فعاليات هذا الحدث. وقد كانت جلسة الاستماع غير الرسمية إلى المجتمع المدني فريدة في تنوعها وفي الالتزام الشخصي من جانب المشاركين بمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وفي الهند، تشرك الحكومة المجتمع المدني إشراكا فعليا في الحرب على الوباء؛ حيث توجد ٧٦٤ منظمة غير حكومية مدرجة في البرنامج الوطني لمكافحة الإيدز لتقديم التدخلات المستهدفة.

وبالرغم من أن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز لم يجد بعد مكتشفا مثل إدوارد جينر أو جوناس سولك، فإن الأدوية المضادة للفيروسات العكسية تكفل بقاء مرضى الإيدز على قيد الحياة. ويشعر وفدي بالقلق لما تشير إليه الفقرة ٣٨ من تقرير الأمين العام (A/62/780)، من أن نسبة الذين يحصلون على هذه المضادات لا تتجاوز ٣٠ في المائة من الذين يحتاجون إليها. ومما يزيد قلقنا الفقرة ٤١ من التقرير، التي جاء فيها أن من المتوقع استمرار أوجه العجز هذه.

وأود أن أوجه اهتمام الجمعية إلى تجربة الهند في إنتاج العقاقير المضادة للفيروسات العكسية. فنفس المبلغ من المال الذي يوفر العلاج لعدد يبلغ ٢٠ ٠٠٠ شخصا من المرضى الأغنياء في البلدان النامية بالعقاقير ذات العلامات التجارية، يمكن للشركات الصيدلانية الهندية أن توفر به مضادات الفيروسات العكسية العامة لمليونين من المرضى في تلك البلدان. وليست العقاقير الهندية العامة المضادة للفيروسات العكسية أرخص ثمنا بمقدار ١٠٠ مرة من مثيلاتها الغربية فحسب، وإنما هي أيضا أكثر ملاءمة للاحتياجات الخاصة بالعالم النامي، إلى جانب كونها أكثر فعالية بكثير من العقاقير المنتجة في العالم المتقدم النمو. وقد أنتجت شركاتنا وأبحاثنا عقارا ثلاثيا مضادا للفيروسات العكسية فريدا في نوعه، فضلا عن أشكال منه للأطفال، تجعل الحياة أيسر على المرضى.

وأود أن أعرب عن تأييدي لرأي الرئيس كريم من أن التصدي للمشاكل المترابطة المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ، وتغير المناخ، والفقر المدقع، والجوع، والتنمية المستدامة، وارتفاع أسعار الأغذية هو من حتميات عصرنا. وبسبب الاتفاق المتعلق بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة، تقع حقوق الملكية الفكرية في حيز القطاع الخاص، كما يزيد التسعير الاحتكاري للبذور وغيرها من المدخلات تفاقم مشكلة انعدام الأمن الغذائي وأسعار الأغذية المرتفعة. وهذا يزيد سوء التغذية وعدد السكان الذين يعانون منه. ولمكافحة تغير المناخ، يلزم أن تتوافر تكنولوجيات معتدلة التكلفة للتكيف والتخفيف من حدة التغير، وهنا أيضا تكمن العقبة في اتفاق حقوق الملكية الفكرية. ومن شأن الاحترار العالمي أن يزيد انتشار ناقلات الأمراض ويوسع نطاقه.

وأخيرا، سوف يهلك كثير من الذين ظلوا على قيد الحياة من هذين العائقين لأنهم لا يقدرون على أسعار الأدوية، ومرة أخرى بسبب قانون الملكية الفكرية. فلن تُترك لهم حتى الأعشاب التقليدية المعقولة التكلفة، وذلك بسبب السرقات البيولوجية والبراءات ورفض تطبيق اتفاقية التنوع البيولوجي في المفاوضات الجارية في منظمة التجارة العالمية في

جنيف. ولذلك، فإن البروفيسور ستيغليتس، الحائز على جائزة نوبل، لم تجانبه الدقة حيث يقول في كتابه بإنجاح العولمة *Making Globalization Work*، إن اتفاق الملكية الفكرية يمثل حكما بالقتل على السكان في أشد بلدان العالم فقرا. وكذلك يحدّ ارتفاع الأسعار من رفاه المستهلكين في البلدان النامية.

ويمكن للجمعية العامة، بالنظر إلى عالميتها وقدرتها على عقد المؤتمرات، أن تناقش وتصدر التوجيهات في هذه المسألة الحيوية. وليس من الضروري أن نذهب إلى حد محاولة فتح موضوع اتفاق الملكية الفكرية برمته، فنحن لا نقول ذلك، ولكن من الضروري على الأقل أن نبسّط الاستثناء الخاص بالصحة العامة ونفعّله وأن نفرد استثناءات أخرى للبذور ولتغير المناخ. وكان القسم ٥ من اتفاق الملكية الفكرية المتعلق بالترخيص الإجباري يمثل مشكلة لأن المادة ٣١ (و) تقصره على السوق المحلية، وكانت تلك مشكلة بالنسبة للبلدان التي لا تملك قدرة محلية على تصنيع المنتجات التي لا تحمل علامات تجارية مسجلة.

وتتنازل وثيقة منظمة التجارة العالمية WT/L/540 عن المادة ٣١(و) ولكنها تسلب باليد اليمنى ما تعطيه باليد اليسرى. والإجراء الحالي بالغ التعقيد، ولن أشرحه تفصيلا لأنه موجود في النص الذي يجري تعميمه من هذا الخطاب، ولهذا السبب لم يتمكن أي بلد من الاستفادة بهذا الاستثناء المفترض لأغراض الصحة العامة. ومن المهم للبلدان التي لديها القدرة على إنتاج الأدوية الخالية من العلامة التجارية محليا أن تستفيد بجميع أوجه المرونة في اتفاق الملكية الفكرية. وقد فعل القانون الهندي ذلك. وطعنت بعض الشركات الصيدلانية في ذلك أمام المحكمة العليا الهندية ولكنها باءت بالفشل. والمرجو أن يستمر المنتجون الهنود في تصنيع أدوية معتدلة التكلفة لفائدة الجميع.

وكما حدث في حالة اللقاحين اللذين وضعا حدا لخطر شلل الأطفال والجدري، يلزم إيجاد لقاح لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز كما قالت الوفود التي سبقتني إلى الكلام، بما في ذلك الوفد الأخير. وتقف الهند في مقدمة الجهود العالمية المبذولة لتطوير هذا اللقاح. وتشترك في إجراء التقييمات والتجارب المعملية لهذه اللقاحات معاهد البحوث الهندية ، كالمعهد الوطني لبحوث الإيدز، ومركز أبحاث السل، ومعهد العلوم الطبية لعموم الهند. ومن النماذج المبدئية لأحد اللقاحات المرشحة للنجاح في هذا الصدد، نموذج يستند إلى الحمض الخلوي ومقوي المناعة MVA، تم إعداده للنوع الفرعي جيم من فيروس نقص المناعة البشرية-١، في معهد العلوم الطبية لعموم الهند. ونأمل أن تؤدي هذه الجهود مجتمعة في خلال سنوات قليلة إلى إحالة الإيدز، إلى عالم التاريخ وأغاني الأطفال التقليدية شأنه شأن الطاعون،

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن للممثل الدائم لأندورا.

السيد فون – روسيل (أندورا) (تكلم بالفرنسية): أود في البداية أن أشكر برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وجميع شركائه على عقد هذا الاجتماع الذي يرمي إلى تقييم التقدم المحرز في مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. ومن المهم أن أشدد على العمل الدؤوب والجدير بالإشادة الذي يضطلع به البرنامج وشركاؤه في هذا المجال.

وأود أيضا أن أعرب عن تقديري للعمل الهام الذي يؤديه الأمين العام، الذي يصف التطورات التي طرأت على حالة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في تقريره السنوي (A/62/780). ولا بد من الاعتراف بأن انتشار هذا الوباء قد تباطأ. ونلاحظ في الواقع أن إمكانية الحصول على العلاج قد طرأ عليها تحسن ملحوظ، مما يتيح لنا أن نشهد تناقصا في

المعدل السنوي لحالات الإصابة الجديدة وانخفاضا كبيرا في العدد السنوي للوفيات التي يسببها الإيدز.

ويقوم المجتمع الدولي بمجموعة من الإجراءات لمكافحة هذا البلاء الذي يهددنا منذ ٢٥ عاما. إن تنفيذ إعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز لعام ٢٠٠١ والإعلان السياسي بشأن هذا المرض لعام ٢٠٠٦ هما فقط مثالان يشهدان على إدراك المجتمع الدولي وعلى الكفاح المرير الذي نخوضه معا للتصدي لهذا الوباء.

وتؤكد التقارير العلمية أنه يمكن الآن كبح زحف الإيدز. ولذا فالهدف هو توفير الوقاية الشاملة والعلاج والرعاية والدعم. ورغم إحراز تقدم كبير، من الأهمية بمكان أن نواصل جهودنا لأن الإيدز مرض لا يعرف الحدود الاقتصادية والاجتماعية ويؤثر على جميع قطاعات السكان، بغض النظر عن العمر والجنس والمركز الاجتماعي والثقافة وبلد المنشأ. وعلينا أن نبقى يقظين حيال المشكلة وأن نسعى إلى تحقيق هدفنا بحلول العام ٢٠١٥.

إن النتائج الموصوفة في التقرير السنوي ترسم الحالة الرهيبة المحدقة بمنطقة أفريقيا جنوب الصحراء. فلقد سجلت تلك المنطقة أكبر عدد من الوفيات بسبب الإيدز في عامي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧، وفيها أكبر عدد من الأشخاص المتضررين من هذا المرض. وعلينا إيجاد علاج لهذه الحالة الملحة، ونحن نحث الجميع على متابعة جهودهم لتركيز المعونة المالية الدولية على هذه المنطقة.

لقد حان الوقت لتركيز بعض جهودنا على العثور على حلول طويلة الأجل تسمح لنا بمتابعة التقدم المحرز إلى أن نقضي على هذا المرض قضاء مبرما. وينبغي أن تكون الوقاية حجر الزاوية في أنشطتنا. إن حماية أطفالنا وأجيال المستقبل لا بد وأن تكون الحافز الرئيسي لإبقاء اهتمامنا منصبا على هذا المرض.

وكما قلت، يؤثر الإيدز على جميع المجتمعات بما فيها أندورا. وفي عام ٢٠٠٥، وضعت أندورا خطة وطنية تتركز بصورة رئيسية على توفير المعلومات عن هذا الفيروس والوقاية منه في أوساط المراهقين والشباب البالغين. وقامت لجنة اليونيسيف الوطنية في الإمارة، التي تنفذ توصيات الأمم المتحدة بشأن الرعاية الخاصة بالإيدز، بتطوير برنامج عمل بخصوص الوقاية للشباب، وبالتعاون مع وزارة الصحة والرفاه الاجتماعي والأسرة. ويشمل ذلك المشروع بصورة رئيسية تعزيز المعلومات وزيادة الوعي والوقاية وذلك لمنع انتقال هذا الفيروس بين المراهقين الصغار.

وفضلا عن ذلك، هناك أهداف محددة للمشروع. أولا، في مجال التعليم، نسعى إلى تعزيز العادات الطيبة، وغرس شعور المسؤولة في الأفراد كي يتمكنوا من الحصول على المعرفة الأساسية والمواقف والعادات. ثانيا، نسعى لغرس شعور بالمسؤولية لدى الشباب، وإعدادهم لاعتماد نمط حياة صحي ومتوازن. ثالثا، نسعى إلى إشراك الشباب في تنفيذ برامج الوقاية. رابعا، نعمل على إنهاء التعصب الناشئ عن التضليل المعلوماتي وعدم المعرفة التي تبني المواقف على أساس الجنس والتي تهمش الذين يعانون من المرض.

ولكي نصل إلى أكبر عدد من صغار المراهقين، قررت حكومة أندورا أن تعمل مع جماعات من صغار المدربين. وهكذا، تم تنظيم تدريب محدد للموظفين الذين على اتصال بالشباب في الأوساط الرياضية ومراكز الترفيه وجمعيات الآباء وطبعا المدارس.

إن أندورا ملتزمة التزاما قويا بالتعاون في مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. فإلى جانب إسهامها التقليدي في صناديق وبرامج مجلس تنسيق برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني الإيدز، قامت أندورا خلال السنوات الثلاث الماضية بتمويل أربعة مشاريع للتعاون من أجل التنمية

في البلدان الأفريقية جنوب الصحراء. وتولي حكومتي أهمية كبيرة للمشروع الذي أقيم في الكاميرون، بالتعاون مع اليونيسيف، والذي يهدف إلى توفير الدعم النفسي والاجتماعي للأطفال الذين يتمهم هذا الفيروس أو أصبحوا معرضين له.

وينبغي لهذا الاجتماع أن يمكننا من فهم وتقييم التحديات الجديدة الناجمة عن هذا المرض في جميع أرجاء العالم. ولا بد من الاستمرار في التعبئة الحثيثة للمجتمع الدولي دون كلل لمكافحة أحد أسباب الموت الرئيسية على هذا الكوكب. وعلينا أن نستغل الخبرة المكتسبة والبناء على النجاح الكبير الذي حققناه في سعينا للقضاء على أخطر وباء في العصر الحديث.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لرئيس وفد توفالو.

السيد بيتا (توفالو) (تكلم بالانكليزية): إنني أتكلم بالنيابة عن وزير الصحة في توفالو الذي لم يتمكن من حضور هذا الاجتماع الهام بسبب التزامات سابقة.

اسمحوا لي أولا أن أنضم إلى من سبقني من المتكلمين في تقديم التهنئة لرئيس الجمعية العامة وللأمين العام على جهودهما المشتركة وقيادتهما الحكيمة في عقد هذا الاجتماع الرفيع المستوى الهام الذي جاء في أوانه بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

واسمحوا لي أيضا أن أعرب عن تأييدي للبيان الذي أدلى به وزير جمهورية جزر مارشال بالنيابة عن البلدان الجزرية الصغيرة النامية في منطقة المحيط الهادي والبيان الذي أدلى به الممثل الدائم لبنغلاديش لدى الأمم المتحدة بالنيابة عن أقل البلدان نموا.

إن توفالو ترحب بتقرير الأمين العام الشامل (A/62/780) عن التقدم المحرز في تنفيذ إعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. فالتقدم المحرز في التصدي لهذا الفيروس واضح في العديد من المناطق ويعكس عوائد الاستثمارات الكبيرة التي وظفت حتى الآن. ومع ذلك، مازال التقدم متباينا.

وتوفالو بالرغم من صغر حجمها وبعدها، لم تنج من آثار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. ففي عام ١٩٩٥، سجلت الجزر أول حالة إصابة بهذا الفيروس، ومنذئذ تم التأكد مما مجموعه ١٠ حالات. وبعدد سكان صغير لا يتجاوز ١٠ ٠٠٠ نسمة، يعتبر ذلك من أعلى معدلات الإصابة بالفيروس في منطقة المحيط الهادئ.

وللتصدي لهذا المرض، قامت وزارة الصحة في توفالو، بمشاركة المنظمات غير الحكومية، بتشكيل لجنة توفالو الوطنية للإيدز، التي تجمع جهود الإدارات الحكومية الرئيسية والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الاجتماعية والمجتمع المدني وذلك للعمل معا نحو وقف انتشار فيروس نقص المناعة البشرية والأمراض المعدية المنقولة عن طريق الاتصال الجنسي في توفالو. ولقد أحرزت اللجنة نجاحا كبيرا في التصدي المنسق والمتعدد القطاعات لهذا الفيروس.

واستجابة للقلق البالغ إزاء هشاشة توفالو أمام وباء الإيدز، أعدت لجنة توفالو الوطنية للإيدز استراتيجية وطنية شاملة بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز لفترة ٢٠٠٨-٢٠١٢ وهي الآن منصة الانطلاق للتصدي بصورة أقوى لهذا الفيروس.

وفي خضم جميع الجهود التي نبذلها لاحتواء هذا المرض ووقف انتشاره في توفالو، هناك مجالات مثيرة للقلق تحد من العمل نحو تحقيق أهدافنا. لقد بدأت توفالو في علاج مرضى الإيدز في البلد في نهاية عام ٢٠٠٧. ومع ذلك، ما زال التشخيص ومراقبة المرضى الذين يعالجون بالأدوية المضادة للفيروسات الرجعية يشكلان تحديا كبيرا لمرضانا.

وما زالت فحوص التأكد غير متوفرة في البلاد، ناهيك عن مراقبة الـ CD4 والحمل الفيروسي. فطلبات هذه الفحوص ما زالت ترسل إلى المختبرات المرجعية في منطقة المحيط الهادئ وتحتاج إلى معدل أسبوعين إلى أربعة أسابيع للفترة الزمنية لظهور النتائج.

وعدم توفر التشخيص للإصابة بالأمراض الانتهازية أيضا مشكلة بالنسبة لتوفالو. وهو لا يزال تحديا كبيرا، لا سيما إذا أردنا أن نوفر كل أنواع العلاج للناس المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية في بلدنا.

ولا تزال توفالو ملتزمة بوضع سياسات تمكن من تقديم الدعم النفسي والاجتماعي والفرص للاندماج الاجتماعي والاقتصادي وذلك للمساعدة على معالجة مكامن الضعف في البلد. وفضلا عن ذلك، يظل الدعم المالي المستدام للبرامج الوطنية المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية عنصرا محوريا في أية استراتيجية لمكافحة الايدز. إن حكومة توفالو ملتزمة بتخصيص مبلغ معين من ميزانيتها الدورية السنوية لدعم علاج هذا الفيروس وشراء العقاقير المضادة للفيروسات الرجعية.

وترحب حكومة توفالو بالدعم المتواصل والمساعدة من الصندوق العالمي ووكالات الأمم المتحدة والوكالات المانحة الأخرى في منطقة المحيط الهادئ التي هي أساسية في دعم الخطط الوطنية في مجالات الأولوية في الإدارة والعلاج والرعاية والدعم والمراقبة وسلامة الدم والتشخيص. ومن الأهمية بمكان أن تواصل هذه الآليات تقديم الدعم الفني والمادي المستدام للدول الجزرية الصغيرة مثل توفالو. ورغم إحراز بعض التقدم في مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في توفالو، من المتوقع أن يكون للزيادة المتكررة أخيرا في أسعار الأغذية وفي تكلفة النفط تأثير على استدامة البرامج الوطنية لمكافحة المرض.

والآثار التي يحدثها تغير المناخ على الصحة من المسائل الأكثر إلحاحا التي تثير قلقا خطيرا لدى حكومة توفالو. ذلك أن توفالو من أشد الدول الجزرية الصغيرة النامية تأثرا بتغير المناخ، ولا سيما ارتفاع مستوى سطح البحر. غير أن آثار تغير المناخ على الصحة وحدها أشد حدة من ذلك بكثير، ومن المحتمل أن تضر إضرارا خطيرا بوجود شعبنا وبلدنا ذاته. وفي هذا السياق، من الأهمية بمكان إيلاء العناية الواجبة للتصدي لتغير المناخ وأزمات الغذاء العالمية وتكاليف النفط الحالية وإدراجها في إطار برامج مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

وختاما، أود أن أؤكد مجددا التزام بلدي بتحقيق الأهداف التي حددتها الجمعية العامة في عام ٢٠٠١ خلال دورتها الاستثنائية السادسة والعشرين. وتوفالو ملتزمة بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وقد أحرزت تقدما طيبا ونحن الآن في منتصف الطريق إلى الموعد المستهدف لتحقيقها في عام ٢٠١٥.

غير أن توفالو ما زالت بحاجة إلى العون المستمر من المنظمات الإقليمية والدولية في توفير المساعدة التقنية والمالية والدعم اللازمين لإعداد وتنفيذ برامجها المحددة الهدف لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. فلنواصل العمل متضافرين معا في حربنا على هذه الجائحة العالمية.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن للممثل الدائم لبابوا غينيا الجديدة.

السيد إيسي (بابوا غينيا الجديدة) (تكلم بالانكليزية): يشرفني كرئيس لوفد بابوا غينيا الجديدة أن أدلي بهذا البيان عن الاستجابة لوباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في بلدنا.

وتعرب بابوا غينيا الجديدة أيضا عن تأييدها للبيان الذي أدلى به ممثل جمهورية جزر مارشال باسم الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة المحيط الهادئ.

وقد أصبحت بابوا غينيا الجديدة رابع بلد في منطقة آسيا والمحيط الهادئ يعلن عن التفشي العام لوباء فيروس نقص المناعة البشرية بعد أن تجاوز معدل انتشاره بين النساء في مرحلة قبل الوضع نسبة ١ في المائة في عام ٢٠٠٢. ووصل المجموع التراكمي للإصابات المبلغ عنها ٦ ٤٦٩ شخصا بين عدد السكان البالغ ٥,٤ ملايين نسمة بصفة عامة. وفي نهاية عام ٢٠٠٦، كانت توجد ١٨ ٤٨٤ حالة مؤكدة للإصابة بهذا الفيروس. وتساوت نسبة الإصابة بين الذكور والإناث. ويغلب على طريقة نقل فيروس نقص المناعة البشرية في بابوا غينيا الجديدة الاتصال الجنسي دون واق مع الجنس الآخر. ويلي ذلك الانتقال من الأم إلى الطفل وعدد قليل من حالات الانتقال عن طريق الاتصال الجنسي بين الرجال.

وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، أشارت التوقعات إلى بلوغ معدل الانتشار ١,٦١ في المائة على الصعيد الوطني، وبلوغ مجموع المصابين بالفيروس ٥٦ ١٧٥ شخصا. ويتركز توزيع حالات الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية حسب الجنس/العمر للأسف بين الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٢٩ عاما. وتمثل تلك الفئة العمرية ما نسبته ٦٤ في المائة من جميع الحالات المبلغ عنها، ويلاحظ أن الفتيات يمثلن ثلثي مجموع تلك الفئة العمرية. ومن المثير للاهتمام أن الذكور هم الغالبية في الفئة العمرية الأكبر سنا التي تتراوح أعمارها بين ٣٥ و ٤٩ عاما.

وقد تولت حكومة بابوا غينيا الجديدة زمام الاستجابة الوطنية لهذا الوباء. ففي عام ١٩٩٧، أنشئ المجلس الوطني للإيدز بموجب قانون أصدره البرلمان، وأنيطت به وظيفة رئيسية هي أن يكون الهيئة الوطنية للتنسيق بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في بابوا غينيا الجديدة. وفي عام ١٩٩٩، وافقت الحكومة على خطة متوسطة المدى بشأن هذا المرض، استعيض عنها الآن بالخطة الاستراتيجية الوطنية لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز للفترة من ٢٠٠٦ إلى ٢٠١٠. وفي عام ٢٠٠٠، أنشئت ٢٠ لجنة إقليمية للإيدز. وفي عام ٢٠٠٣، اعتمد برلماننا الوطني قانون إدارة مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والوقاية منه، الذي يتناول مبادئ حقوق الإنسان فيما يتعلق بالوصم والتمييز والسرية والفحص وتجريم النقل المتعمد للمرض.

وفي ٢٠٠٤، أدمجت الحكومة الأهداف الإنمائية للألفية في استراتيجيتها الإنمائية المتوسطة المدى، مؤكدة بذلك أن الفيروس/الإيدز من قضايا التنمية وليس مجرد قضية خاصة بالصحة العامة. وجعلت الحكومة التصدي للوباء أيضا أحد مجالات الإنفاق ذات الأولوية على مدى السنوات الخمس المقبلة. وأنشأت الحكومة والبرلمان أيضا لجنة برلمانية معنية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

وقد طبقت بابوا غينيا الجديدة مبدأ ”العناصر الثلاثة“ الذي وضعه برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. فهناك خطة وطنية متعددة القطاعات، تمثلها في حالة بابوا غينيا الجديدة خطتنا الاستراتيجية الوطنية؛ وهناك سلطة منسقة، يمثلها في حالة بابوا غينيا الجديدة المجلس الوطني للإيدز وأمانته؛ وهناك نظام للرصد والتقييم، يمثله في حالة بلدنا في إطار الرصد والتقييم بالخطة الاستراتيجية الوطنية.

ويتمثل التحدي الذي يواجهنا الآن في تسخير تلك المبادئ الثلاثة القائمة لخدمة استجابة شاملة تقوم بها بابوا غينيا الجديدة. وتتسم الجهود الشاملة الرامية إلى تحقيق استجابات وطنية متعددة القطاعات لهذا المرض بأهمية

حاسمة. ومعنى هذا تعبئة القطاعات المشتركة في الاستجابة على نطاق البلد لتعمل معا. وأفضل نموذج لذلك في هذه المرحلة هو القيادة القوية التي توفرها الكنيستان الكاثوليكية والإنجيلية. ونعني بعبارة ''القطاعات'' أن تعمل المنظمات العامة والخاصة ومنظمات المجتمع المدني متكاتفة على التصدي لفيروس نقص المناعة البشرية سواء في أماكن العمل أو داخل الأسرة. وقد تقدم المصابون بالفيروس وكونوا رابطات في بعض مقاطعاتنا وأنشأوا شبكة للمصابين بفيروس نقص المناعة البشرية، تحظى الآن بدعم الكثير من حكوماتنا المحلية.

غير أنه لكي يتسنى القيام باستجابة متعددة القطاعات يلزم تطوير آليات التنسيق القطاعي. وفي هذا الصدد، يتولى ائتلاف الأعمال التجارية المناهض لفيروس نقص المناعة البشرية تنسيق استجابة القطاع الخاص، بينما ينسق تحالف منظمات المجتمع المدني في بابوا غينيا الجديدة استجابة المجتمع المدني. علاوة على ذلك، سوف تقوم لجنة التنسيق الوطنية المشتركة، الجاري العمل على إنشائها، بتمثيل القطاع الخاص، بينما تمثل لجان الإيدز الإقليمية الاستجابة في مقاطعاتنا العشرين. وتوفر المنظمات غير الحكومية الأخرى، مثل ''إيغات هوب''، آليات لدعم شبكة المصابين بالفيروس في تلك الاستجابة.

وقد بدأت بابوا غينيا الجديدة الاستجابة للاستراتيجية العالمية الجديدة للنهوض بتعميم الوصول. ويجري التركيز على الارتفاع بمستوى العلاج والوقاية والرعاية والدعم والرصد والمراقبة. وقد أتمت بابوا غينيا الجديدة تقريرها القطري عملا بتوصية الدورة الاستثنائية للجمعية العامة، وجرى تسليمه إلى برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في جنيف في ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨.

ويستوجب التقرير الوطني القيام بأنشطة التعزيز التالية. إدراج السياقات عالية الخطورة ضمن الاستراتيجية الوطنية للوقاية، وهي في المراحل النهائية لإعدادها، واستخدام أنشطة تغيير السلوك مع الشباب، سواء في المدرسة أو خارجها؛ والفئات السكانية المهمشة والمعرضة لخطر شديد كالمشتغلات بالجنس، والرجال الذين يمارسون الجنس مع رجال؛ والتصدي للمسائل المتعلقة بنوع الجنس، وبخاصة العنف الأسري والعنف الجنسي؛ وتمكين المرأة.

ولكي تكون الاستجابة فعالة، لا بد من وجود إرادة سياسية قوية. وقد اتخذت حكومة بابوا غينيا الجديدة هذه الخطوة بتحديدها إطارا قانونيا ومتعلقا بالسياسات للتمكين. ونشأ تطور جديد في شكل استراتيجية للقيادة تهتدي بها استجابة القادة في جميع القطاعات وعلى جميع المستويات في مجتمعنا. ويجري الآن إعداد برامج لتوعية القادة السياسيين والبيروقراطيين وقادة المجتمع المدني بقضايا فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وآثاره الاجتماعية – الاقتصادية.

وقد وفت حكومتنا الوطنية بالتزامها بمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز عن طريق زيادة التمويل المخصص للأمانة الوطنية للإيدز من ٧ ملايين كينا، أي ما يعادل مليوني دولار، في عام ٢٠٠٦، إلى ١٨ مليون كينا، أو حوالي ٦ ملايين دولار في ٢٠٠٧.

أما من حيث العلاج، فيجري الاضطلاع بجهود هامة لرفع مستوى خدمات الرعاية والعلاج في جميع أنحاء البلد. ويدعم شركاؤنا في التنمية على الصعيد الوطني تلك الجهود. وفي عام ٢٠٠٥، تلقت بابوا غينيا الجديدة منحة قدرها ٢٩ مليون دولار من الصندوق العالمي على مدى خمس سنوات لدعم الرعاية والعلاج. واعتبارا من آذار/مارس ٢٠٠٧، كان نحو ٠٠٠ ٢٧ شخص يتلقون الفحص والمشورة، مقابل ٠٥٢ ٣ شخصا في عام ٢٠٠٦،

وبلغ عدد مراكز المشورة والفحص الطوعي المعتمدة ٦٢ مركزا. وفي عام ٢٠٠٧، استحدثت الإدارة الوطنية للصحة عملية الفحص والمشورة بأمر الطبيب، وذلك بهدف النهوض بمستوى الفحص المتعلق بفيروس نقص المناع البشرية في القطاع الصحي على نطاق البلد.

ولدى إدخال برنامج للعلاج بمضادات الفيروسات العكسية مؤخرا، نوقشت مسألة توفير العقاقير مع إدارة الصحة ومنظمة الصحة العالمية ومؤسسة كلينتون. ولزيادة المعروض من الدواء دون انقطاع، يعد تقديم هذه الخدمة في مراكز العلاج أمرا بالغ الأهمية. ويلزم إدخال تحسين كبير على نظم إدارة الإمدادات عن طريق الشراء. فجميع العقاقير اللازمة للبالغين والأطفال يتم شراؤها من خلال الصندوق العالمي ومؤسسة كلينتون لأدوية الأطفال. وتسعون في المائة من إجمالي عدد المرضى هم على نظام العلاج بأدوية النسق الأول، بينما ١٥ في المائة منهم على نظام النسق الثاني. يضاف إلى ذلك أن بابوا غينيا الجديدة ستبدأ باستخدام الوحدات الدوائية المقدمة من منظمة الصحة العالمية.

والعلاج حاليا بالمجان حتى عام ٢٠١٠. وبعد ذلك، سيدفع المريض تكاليفه. ولحسن الحظ أن مؤسسة كلينتون، ونحن ممتنون لها على ذلك، قد تعهدت لنا بدعم تكلفة العلاج.

كما بدأ تنفيذ برنامج لمنع انتقال الفيروس من الأم إلى الطفل في سبع من مقاطعاتنا العشرين. وفي عام ٢٠٠٤، حصل ما مجموعه ٢٠ ٠٠٠ من النساء الحوامل على خدمات البرنامج. وانخفضت التغطية التي يقدمها البرنامج من ٣,٤٨ في المائة في عام ٢٠٠٦ إلى ٣,٣٢ في المائة في عام ٢٠٠٧ بسبب إعادة ترتيب وضع البرنامج ليتبع وزارة الصحة الوطنية بدلا من أمانة المجلس الوطني المعني بالإيدز.

وسيتطلب ذلك مرة أخرى تركيز المزيد من الاهتمام على عملية رفع مستوى البرنامج.

وتدرك الحكومة ضرورة التصدي لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز باتباع نُهج تأخذه بالاعتبار نوع الجنس. وكان أحد التطورات إطلاق سياسة جنسانية وطنية لتوجيه الجهود صوب إدماج المسائل الجنسانية في عملية التصدي لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. ولا يزال ذلك المجال يتطلب الكثير من العمل، لأن المسائل المتصلة بالجنس شائعة جدا.

كما تدرك الحكومة أنه يتعين عليها، من أجل فهم الوباء في بابوا غينيا الجديدة واتخاذ إجراءات مبنية على الأدلة، وأن تسترشد بالبحث العلمي وبحث السلوك الاجتماعي. وفي عام ٢٠٠٧، عُقد اجتماع بشأن وضع برنامج وطني للبحوث لتوجيه الاستجابات المبنية على البحث أو المبنية على الأدلة في البلد. وتستعرض وثيقة البرنامج الوطني للبحوث الأبحاث السابقة بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، مع التركيز على الثغرات الموجودة في البحوث لتوجيه تدخلاتنا.

وفي حين تنفذ عمليات الرصد والتقييم بحد أدنى من الوسائل من خلال المشاريع الصغيرة، فإنه من المهم وضع نظام وطني للرصد والتقييم يمكننا من تفهم مستوى التصدي للوباء وفهم اتجاهاته.

ويدعم عملية الرصد والتقييم برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والوكالة الأسترالية للتنمية الدولية، ومصرف التنمية الآسيوي لتعزيز عمليات جمع البيانات وتصنيفها وتدفقها وتخزينها ونشرها في وزارة الصحة وأمانة المجلس الوطني المعني بالإيدز. كما يجري التنسيق بين جهود الرصد والتقييم على مستوى

المقاطعات. ومن الضروري تحسين نظام الرصد إذا كنا نريد أن نفهم مستوى الوباء في بابوا غينيا الجديدة.

وقد كانت أنشطة البرامج والجهود الميدانية التي اضطلعت بها طائفة من أصحاب المصلحة أنشطة هائلة، ولا يفوتني أن أذكر هنا شركاءنا في التنمية في الميدان، الذين يقدمون مساعدات كبيرة في عملية التصدي للوباء. وهم يشملون الوكالة الأسترالية للتنمية الدولية؛ ووكالات الأمم المتحدة، مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، ومنظمة الصحة العالمية؛ ومؤسسة كلينتون؛ والصندوق العالمي؛ والاتحاد الأوروبي؛ ومصرف التنمية الآسيوي؛ والبنك الدولي؛ ووكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة؛ ووكالة المعونة الدولية والتنمية التابعة لنيوزيلندا؛ والمنظمات الدولية غير الحكومية الأخرى، من قبيل التحالف الدولي لإنقاذ الطفولة والرابطة العالمية المعنية بصحة الأسرة، وذلك على سبيل المثال لا الحصر.

ويتيح منتدى شركاء التنمية، الذي ينسق أعماله برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في بابوا غينيا الجديدة، وسيلة لقيام الشركاء بعقد مناقشات حول مجالات التركيز على إحدى الخطط التي يلتزمون بتوفير الموارد لها. ومن أجل تحسين رفع مستوى الجهود المبذولة، من المهم تعزيز التعاون على مستوى الشركاء المانحين، ويجب أن تشجعه الحكومات في البلدان من أجل تجنب ازدواجية الموارد والعمل في عزلة. ويعمل ذلك النموذج من التعاون لصالحنا بشكل جيد في بابوا غينيا الجديدة.

أخيرا، بالنيابة عن حكومتي أود أن أشكر الأمم المتحدة ووكالاتها على ما تقدمه من مساعدات إلى بابوا غينيا الجديدة. ويشمل ذلك، في حالات عديدة، بقية منطقة المحيط الهادئ، التي تتسم بجوانب ضعف معينة هي التي ستحدد الاستجابات المتباينة لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، بينما نتوسع في استخدام الدروس المستفادة من البلدان الأخرى.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل إيطاليا.

السيد مانتوفاني (إيطاليا) (تكلم بالفرنسية): تؤيد إيطاليا البيان الذي أدلى به ممثل سلوفينيا بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي.

(تكلم بالانكليزية)

إننا نقر بحقوق الإنسان غير القابلة للتصرف للأفراد المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. ويتعرض النساء والفتيات والأطفال، بشكل خاص، للوصم والتمييز بسبب الإصابة بهذا المرض، ويجب أن تشمل مكافحتنا لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز الدفاع بقوة عن حقوق تلك الفئة.

وتلتزم إيطاليا بمكافحة الأوبئة، ولا سيما فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، عن طريق اتخاذ الإجراءات اللازمة داخل الوطن، ودعم المنظمات الدولية المختصة والمشاريع الثنائية في البلدان التي تنتشر فيها تلك الأمراض على نطاق واسع.

لقد بدأ ظهور وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في بلدي في عام ١٩٨٢. وقد ارتفع معدل الإصابة بهذا المرض ومعدل الوفيات حتى عام ١٩٩٥. وفي العام الماضي، كان لدينا أقل من ٢٠٠ حالة وفاة بسبب الإيدز. وتشمل البرامج الوطنية في إيطاليا تدابير الوقاية والعلاج

والدعم، وكذلك البحوث الخاصة بتطوير اللقاحات. ويجري بالفعل اختبار أحد هذه اللقاحات في إيطاليا وفي جنوب أفريقيا.

وعلى الصعيد الدولي، تدعم إيطاليا الإجراءات التي يتخذها برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ومنظمة الصحة العالمية، والصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا. ونحن أحد المؤسسين للصندوق العالمي، وقد أبدينا منذ البداية ثقتنا في هذه الأداة المبتكرة، التي ساعدت على إنقاذ ملايين الأرواح على مدار السنين. وقد ساهمنا بمبلغ ٧٩٠ مليون يورو في الصندوق، وكنا أول من قدم مساهمته – ١٣٠ مليون يورو – في عام ٢٠٠٨. وسنخصص مبلغا مساويا، إن لم يكن أكثر، في عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠. إننا نؤمن بالصندوق العالمي، وبهيكله الخاص بوصفه شراكة عامة/خاصة، وبتكوينه الذي يشمل المجتمعات المحلية التي يتفشى فيها المرض، والمجتمع المدني والمانحين من القطاعين العام والخاص. وكدليل على ثقتنا، نُشرك دائما ممثلين عن المجتمع المدني في وفدنا لدى مجلس إدارة الصندوق.

وبالاشتراك مع منظمة الصحة العالمية، أطلقت إيطاليا مبادرة مشتركة لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، ساهمنا فيها بمبلغ ١٢ مليون يورو بين عامي ٢٠٠٢ و ٢٠٠٨. كما عززنا مبادرة موازية لمراقبة مرض السل بوجه عام، ومرض السل المتصل بالإيدز، بوجه خاص، وساهمنا فيها بمبلغ ٦ ملايين يورو. والغرض من مبادرة بناء القدرات زيادة استخدام موارد الصندوق العالمي إلى أقصى حد لتحسين أداء موظفي الرعاية الصحية المحليين والمساعدة على بناء شراكة عاملة على المستوى القطري. وفي الوقت ذاته، دخلنا في اتفاقات ثنائية مع عدة بلدان في المنطقة للمساعدة على تنفيذ البرامج الوطنية لرصد فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والسل.

ونجدد التزامنا بهدف تحقيق الحصول الشامل على العلاج الخاص بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والوقاية منه ورعاية المصابين به ودعمهم بحلول عام ٢٠١٠، وتحقيق الهدف ٦ من الأهداف الإنمائية للألفية. وستجعل إيطاليا مكافحة الأوبئة أحد مواضيعها الرئيسية عندما تتولى رئاسة مجموعة الثمانية في العام القادم. ونحن مستعدون لتقبل أي أفكار جديدة من جميع الجماعات الناشطة في مجال الدعوة والمجتمع المدني بأكمله من أجل القيام، عند الحاجة، باستكمال الأهداف المحددة خلال فترة رئاستنا. لقد استمعنا بالفعل إلى الكثير من الشهادات المهمة والمفيدة خلال هذه الجلسة، ولا سيما الدعوة إلى العمل التي وجهها رئيس البرتغال السابق السيد سامبايو.

ويجب أن نولي اهتماما خاصا لوضع المرأة في إطار وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. ومما له أهمية كبيرة دعم البرامج التي تركز على الصحة الجنسية والصحة الإنجابية. ومما له أهمية حيوية منع العنف ضد المرأة. ومما له أهمية حيوية أيضا تحري أقصى قدر من الشمول في توفير الرعاية الصحية. ومن الضروري كذلك تعزيز الوعي المتزايد بالمسألة بين الرجال والنساء والشباب.

ويجب الاهتمام بتعزيز أنظمة الرعاية الصحية، التي بدونها لا يمكن اتخاذ أي إجراء فعال ضد الأوبئة. إن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز لا يمكن التعامل معه بعد الآن على أنه حالة طارئة. وينبغي أن يدمج التصدي للوباء في الأنظمة الوطنية للرعاية الصحية إدراجا تاما. ويعني تعزيز تلك الأنظمة جعلها أكثر كفاءة ومساعدتها بشكل أفضل على ضمان توفير الرعاية والعلاج لكل السكان وتمكينها من الاحتفاظ بالعاملين لديها في مجال الرعاية الصحية.

إن لأزمة الغذاء التي ظهرت مؤخرا، وارتفاع أسعار النفط وتغير المناخ عواقب وخيمة على مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وتثابر إيطاليا على تقديم المساعدة الغذائية. ويجب أن نعمل لإيجاد حل لأزمة الغذاء، يتكفل أيضا الحق في الحصول على الغذاء للأشخاص المتأثرين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ويضمن فعالية العلاج المضاد للفيروسات العكسية.

إن حصول الجميع على الوقاية والعلاج والرعاية والدعم بحلول عام ٢٠١٠ أحد المطامح التي يجب أن نعمل على تحقيقها، إلى جانب الأهداف المحددة لعام ٢٠١٥. ولا يتوقع العالم منا أقل من ذلك. وفي ذلك المسعى، ستواصل إيطاليا تنفيذ الجزء الخاص بها.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن للممثل الدائم للرأس الأخضر.

السيد ليما (الرأس الأخضر) (تكلم بالفرنسية): يؤيد وفد بلادي البيان الذي أدلى به ممثل أنتيغوا وبربودا بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، والبيان الذي أدلى به ممثل مصر بالنيابة عن المجموعة الأفريقية.

وقبل كل شيء، أود أن أشكر رئيس الجمعية العامة على عقد هذا الاجتماع الهام والأمين العام بان كي - مون على تقريره الممتاز (A/62/780)، الذي أوضح العديد من الأنشطة الناجحة التي قد اضطلعنا بها وتلك التي لا تزال أساسية لتحقيق أهدافنا في هذا الكفاح الطويل والمرير ضد جائحة الإيدز. ويمكن اعتبار العمل الرائع الذي اضطلع به برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة/الإيدز مثالا يحتذى ويستحق تقديرنا الكامل.

إن تنفيذ إعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة/الإيدز في عام ٢٠٠١ والإعلان السياسي لعام ٢٠٠٦ بشأن فيروس نقص المناعة/الإيدز قد أمَّنا التقدم في الحملة العالمية لمكافحة الإيدز. وقد صارع العالم المهمة الهائلة المتمثلة في تخفيف سرعة انتشار تلك الآفة العالمية الرهيبة والحد منها ودحرها، والتي كلفت حتى الآن ٢٥ مليون نفس، وخاصة بين الشباب والنساء. ويكافح الرجال والنساء في كل مكان سعيا إلى استئصال المرض من حياتهم. ويتواصل الكفاح في أفريقيا، حيث يبدو المرض قابضا بخناق الجميع. وقد طال الليل الطويل المظلم، ولكن بدأت تظهر بشائر الفجر.

ولذلك، نحن لا نريد التعثر بسبب النتائج السلبية التي يمكن أن نراها هنا وهناك. ويتعين علينا أن نكون إيجابيين إزاء مسائل الإيدز. وعلينا أن نكون مبادرين، وقبل كل شيء، أن نتمسك بالأمل لأنه مصدر قوتنا الوحيد حينما نتأثر بالإيدز ونصبح من ضحاياه.

وقد جعل الرأس الأخضر منذ استقلاله، الصحة إحدى الركائز الأساسية للتنمية. وفي عام ١٩٧٥، كانت لدينا أسوأ مؤشرات الصحة في المنطقة دون الإقليمية، وأما اليوم، فنستطيع القول إن لدينا أفضل المؤشرات. وبصرف النظر عن هذه الإنجازات، فإننا ندرك أن التحدي ما زال هائلا، وذلك بشكل خاص بسبب جوانب الضعف التي يعاني منها البلد.

ومنذ تشخيص حالة الإصابة الأولى بالإيدز في بلدنا في عام ١٩٨٦، عبأ الرأس الأخضر جهوده لمكافحة الوباء. وفي عام ١٩٨٩، أجرينا الدراسة الأولى على انتشار الفيروس في المصل، وبينت أن معدل الانتشار على المستوى الوطني بلغ ٠,٤٦ في المائة لدى السكان الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٥٥ سنة. ومنذ البداية، اعتبرت حكومة الرأس الأخضر احتواء فيروس الإيدز إحدى أولوياتها الرئيسية، وتمكنت من الاستفادة من الدعم القيم للشركاء الدوليين الرئيسيين، وخاصة فرنسا، والاتحاد الأوروبي، والبنك الدولي، والوكالة الألمانية للتعاون التقني، ومنظومة الأمم

المتحدة، ومؤخرا من الحكومة البرازيلية، ومؤسسة كلينتون وغيرها. ولولا هذا الدعم الأساسي لما استطاع الرأس الأخضر أن يظل في فئة البلدان التي لديها معدلات منخفضة للإصابة بالإيدز، أي أقل من ١ في المائة.

وبالمثل، لولا الدعم الدولي لما أمكن اتخاذ قرار توفير العلاج المضاد للفيروسات العكسية في عام ٢٠٠٤. ومنذ عام ٢٠٠٢، بدأ تنفيذ الخطة الاستراتيجية المتعددة القطاعات التي غطت الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٦، والتي وضعت في إطار سياسة واحدة، وسلطة تنسيق واحدة، وهي لجنة التنسيق لمكافحة الإيدز برئاسة رئيس الوزراء، ونظام مراقبة وتقييم واحد، وفقا لمبدأ ''العناصر الثلاثة'' المتفق عليها دوليا. وبفضل قرض بقيمة ٩ ملايين دولار من البنك الدولي في نيسان/أبريل ٢٠٠٢، انطلقت الخطة المتعددة القطاعات بالسرعة المنشودة في عام ٢٠٠٤. وفي استعراض نصف الفترة تقرر أن التنفيذ سار بطريقة مرضية.

وينتمي الرأس الأخضر حاليا إلى مجموعة البلدان الأفريقية التي نفذت بنجاح باهر مكافحة الإيدز. إذ حققنا تقدما كبيرا في مرحلة التنفيذ، وكان أبرز إنجاز الشروع الرسمي في توفير خدمات العلاج المضاد للفيروسات العكسية. ويتلقى حاليا ١٥٠ شخصا العلاج عبر هذا البرنامج. ومن خلال البرنامج المتعدد القطاعات لمكافحة الإيدز تمت تعبئة المجتمع في الرأس الأخضر إلى حد كبير. وأُجري عدد من الدراسات الوبائية والدراسات الاستقصائية الاجتماعية - السلوكية لتحقيق فهم أعمق للوباء من خلال شراكة نموذجية بين لجنة التنسيق لمكافحة الإيدز، والمؤسسات العامة، والوزارات، والبلديات، والمنظمات غير الحكومية والجمعيات المحلية.

إن النهج الشامل واللامركزي المتبع في تنفيذ البرنامج المتعدد القطاعات لمكافحة الإيدز يشكل ثروة كبيرة في مكافحة الإيدز في الرأس الأخضر. ويجب أن نعمل لصون وتوطيد التقدم الذي نال إعجابا كبيرا من أجل منع أي تراجع مأساوي للمكاسب التي حققناها. وقد قاد تطور مكافحة الإيدز إلى إنشاء أول مجموعة لمن يحملون فيروس نقص المناعة البشرية في الرأس الأخضر. وقد استمعنا إلى أصوات حاملي الفيروس وهم يعرفون المجتمع بأنفسهم ويطالبون بحقوقهم بوصفهم مواطنين، وتلك عملية ستعزز مكافحة تلك الآفة في بلدنا.

ونظرا لطبيعة الإيدز وأوجهه الكثيرة لأنه يمثل مشكلة صحية عامة بالإضافة إلى كونه مشكلة اجتماعية واقتصادية ومشكلة حقوق إنسان، من الأهمية بمكان أن نتجنب أي تأخير في هذه المرحلة. ويجتهد الرأس الأخضر للعمل بطريقة تتناسب مع التحديات التي نواجهها في مجال توطيد الإطار الدستوري المنشأ حتى الآن، والحفاظ على التعبئة الاجتماعية وصون التزام الرأس الأخضر بتوفير الحصول الشامل على تدابير الوقاية والرعاية. وعلينا أيضا أن نوفر حصول المرضى الشامل والمستدام على العلاج والرعاية.

وإذ ندرك الحاجة إلى تنويع مصادر تمويلنا، فقد اضطلعنا بجهود في مجال إقامة الشراكات وصياغة مقترحات محددة، ولكنها لم تحظ دائما بالاستجابة المنشودة من المجتمع الدولي. ويتعين على الرأس الأخضر ضمان التمويل اللازم للبرنامج المتعدد القطاعات لمكافحة الإيدز، وبدون ذلك، فإن جميع المكتسبات التي تحققت حتى الآن ستكون عرضة للخطر. ويجب أن يؤخذ بالحسبان الضعف الاقتصادي والاجتماعي للبلد حتى لا يتهدد حصول الرأس الأخضر على التمويل العالمي لمجرد أنه كان حصيفا في استخدام الأموال التي قدمت إليه، ولأن معدل انتشار الإصابات بالمرض منخفض في بلدنا. والواقع أنه، بدون دعم المجتمع الدولي، ستتعرض النتائج التي حققناها في السيطرة على الوباء للخطر ومن شأن ذلك أن يحدث انتكاسة خطيرة في احتواء المرض.

إننا نريد أن نساهم في مكافحة وباء فيروس نقص المناعة/الإيدز في قارتنا، أفريقيا، وأن نبين للمجتمع الدولي أنه يمكن للأفارقة أن يتغلبوا على تحدي السيطرة على المرض.

وفي الختام، أود التأكيد على أن الرأس الأخضر بدون دعم لن تكون لديه الموارد الكافية لمواصلة معركته بنجاح ضد الإيدز. و سيصل تمويل البنك الدولي إلى نهايته في آخر هذا العام، وطلباتنا المتعاقبة إلى الصندوق العالمي لم تؤد إلى نتائج حتى الآن. وإن لم ينجح ترشيحنا للدورة الثامنة للصندوق العالمي، سيضطر الرأس الأخضر إلى دخول مرحلة صعبة لأننا لا نملك وسيلة للمحافظة على برامج الوقاية والعلاج للمرضى.

وعلى غرار الممثلين السياسيين الذين تكلموا اليوم، نود القول إننا، نحن الأفارقة، قادرون وسنكون قادرين على التعامل مع الإيدز. وكما تردد هنا كثيرا في الآونة الأخيرة: ''نعم، إننا نستطيع''. ونحن، ضحايا الإيدز في أفريقيا، يمكننا أن نقول ''نعم، إننا نستطيع''. ولكن أعتقد أننا نحن، شعوب العالم، يمكننا أيضا أن نؤكد، في ضوء النتائج التي حققناها حتى الآن، ''نعم، إننا نستطيع''.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن للممثل الدائم لبوليفيا.

السيد سبليس ألفرادو (بوليفيا) (تكلم بالإسبانية): بصفتي ممثل حكومة بوليفيا، يشرفني أن أقدم بالنيابة عن حكومة بلدي بعض الأفكار في هذا الاجتماع لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ إعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة/الإيدز والإعلان السياسي بشأن الإيدز.

وبتوقيع الدول الأعضاء في الدورة الاستثنائية السادسة والعشرين للجمعية العامة، المعقودة من ٢٥ إلى ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠٠١ على إعلان تنفيذ الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، شرعت بوليفيا، بصفتها إحدى البلدان التي تعهدت بتنفيذه، في عملية لمكافحة الوباء في فترات متعاقبة من الركود والنجاح الكبير.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد سوبورون (موريشيوس).

لقد بدأ ردنا باستحياء واتسم باستجابة بطيئة مع عنصر قوي من المعلومات غير الصحيحة والوصم والتمييز وانعدام الرعاية المناسبة، بما يضر بأكثر قطاعات السكان هشاشة، الأمر الذي أضاع الفرص للشروع في عملية منهجية ومنتظمة لدراسات الأوبئة والمتابعة والرصد في جهودنا للسيطرة على الوباء. لكن في السنتين الماضيتين، شرع البلد في عملية جديدة للإدارة تستند إلى الخطة العامة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية لبوليفيا ذات القيمة والسيادة والمنتجة. وجاء ذلك نتيجة للعزم الراسخ للدولة البوليفية تحت قيادتها الجديدة، الذي تقوده في القطاع الصحي وزارة الصحة والرياضة من خلال برنامج وطني بشأن الأمراض المنقولة عن طريق الاتصال الجنسي وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

وهذه الخطة الصحية الشاملة، بوصفها جزءا من خطتنا الوطنية للتنمية، ترتكز على أربعة أعمدة أساسية للسياسة الصحية: تعزيز الإدارة؛ والنهوض بالصحة؛ وتنفيذ نموذج الطب التقليدي والصحة الأسرية والمجتمعية؛ والتعبئة الاجتماعية.

واستنادا إلى هذه المبادئ، فإن أكبر إنجازات الاستجابة الوطنية لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، الذي أصبح أولوية، يشمل اللوائح الاستراتيجية والعلاج السريري والتقنيات والإدارة والمبادئ التوجيهية التي تنظم إمكانية إدخال تحسينات هامة في تقديم الخدمات.

وهذا القرار السياسي الحازم للدولة ينعكس في اعتماد قانون لوقاية الأشخاص حاملي الفيروس/الإيدز

وحمايتهم، الذي صدر في عام ٢٠٠٧، وأيضا في القرارات الوزارية التي تحدد بوضوح حقوق المجموعات الضعيفة ذات الاختلافات الجنسية. وفيما يتعلق بحقوق الإنسان، تحقق تلك المجموعات نجاحا في الحصول على حقها المشروع بعدم التمييز ضدها أو وصمها أو تهميشها بالحصول على الدعم العادل والمتساوي. وتنشئ هذه اللوائح أيضا الرعاية العالمية، بما في ذلك المجموعات المهاجرة داخليا وخارجيا، بحيث يمكن القضاء على حواجز الحدود، مما انعكس في حقيقة أنه لا توجد قيود على دخول حاملي هذا الفيروس إلى البلد.

وعلى أساس الالتزام بالدعم المتواصل شرع البلد، من خلال الخزينة الوطنية، في عملية لزيادة المساهمات المالية للعمل بتآزر مع التعاون الخارجي والنجاح تدريجيا في توفير الرعاية الشاملة لأولئك المتضررين بضمان العلاج لهم والدعم النفسي والتغذية، إلى جانب إسهامات أخرى. ومع ذلك، من الواضح أيضا أن النتائج غير كافية لدحر الوباء في أي وقت قريب.

إن عنصر الوقاية في السياسة الصحية، بنهجه الأشمل للنهوض بالصحة، قد أفضى إلى نتائج إيجابية بالمشاركة الفعالة للأطراف الفاعلة الرئيسة، مثل المجتمع المدني والمنظمات الثنائية والمتعددة الأطراف والحكومية، مما مكّن من متابعة خطة مستدامة للنهوض والوقاية في مجال الصحة، ليس لتثقيف السكان فحسب، بل لتوفير ظروف معيشية جيدة ولتعزيز البقاء ونوعية الحياة للمجموعات الأكثر تضررا بصورة رئيسية.

شغل الرئيس مقعد الرئاسة.

إن بوليفيا التي لديها أكبر تنوع إثني وثقافي وتعدد لغوي في منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي بحاجة إلى نهج أكثر تعقيدا لتعزيز النهوض بالصحة والوقاية في القطاعات الريفية، لا سيما وأن السكان من الشعوب الأصلية، التي تمثل ٦٠ في المائة من مجموع سكان البلاد. وبسبب المبادئ التي توجه سياساتنا الصحية، تحديدا، أصبح من الأساسي تمكين ذلك القطاع من السكان من تحقيق معدل منخفض لانتشار المرض وبذلك نتجنب إمكانية اتساع نطاق انتشاره.

وفي الختام، اسمحوا لي أن أؤكد التزام بوليفيا الصارم بمواصلة الكفاح لدحر فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز عن طريق الأنشطة الوقائية والترويجية المكثفة بهدف تقليص المؤشرات إلى حد كبير في أوساط السكان المتضررين.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لرئيس وفد ساموا.

السيد إيليسايا (ساموا) (تكلم بالانكليزية): إن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وباء مروع ويسبب الفوضى والمعاناة التي يعجز عنها الوصف في جميع أنحاء العالم. كما أنه عالمي الأثر ولم يتسن وقفه حتى الآن. وهو لا يحترم الحدود الوطنية أو السيادة الحكومية. ويختار ضحاياه دون تمييز. ويسلب من الأطفال المولودين والذين لم يولدوا بعد شبابهم، ومن البنات والأولاد سن النضوج، ومن النساء والرجال حياتهم المنتجة وكرامتهم وقدرهم، وتخسر البلدان أصولها البشرية القيمة.

وإذا نظرنا إلى الوراء، ورغم أفضل الجهود التي بذلها الإنسان حتى الآن، ما زال وضع حد لهذه المأساة الإنسانية هدفا بعيد المنال وصعب التحقيق. والسؤال هو ما إذا في مقدورنا الانتصار في الحرب على فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وتؤمن ساموا بأن ذلك في مقدورنا، وعلينا أن ننتصر في هذه الحرب.

إن هذا الاجتماع التقييمي جاء في أوانه – وهو فرصة للعالم لدراسة الواقع لقياس التقدم المحرز في هذه المرحلة وفي المستقبل. والاستنتاجات التي خلص إليها

الاجتماع واضحة، والحكم صدر بالإجماع. ورغم أن هناك تقدما في حصول النساء والأطفال على خدمات الرعاية والعلاج من فيروس نقص المناعة البشرية، فإن تحقيق هدف تعميم الوصول بحلول عام ٢٠١٠ يظل من المتعذر تحقيقه بالنسبة لمعظم البلدان. والفجوة بين الالتزامات والنتائج بشأن تعميم الوصول في الموعد المستهدف هي في أفضل الأحوال تبدو متفاوتة ولا يمكن جسرها في أسوأ الأحوال. ومن الواضح بل المحزن، أن الكلمات المنمقة لم ترافقها التزامات فعلية على أرض الواقع.

وبوجود حوالي ٣٤ مليون نسمة يحملون فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في عام ٢٠٠٧، أكثر من ٥٠ في المائة منهم من النساء والأطفال، وحوالي ٢,٥ مليون إصابة جديدة وما يقدر بـ ٢,١ مليون حالة وفاة بأمراض متصلة بالإيدز، تؤكد هذه الإحصاءات المذهلة لكنها واقعية فداحة هذا المرض المميت. وما يثير الرعب أكثر أن معظم حاملي هذا الفيروس ما زالوا غير مدركين أنهم مصابون به.

إن النساء والفتيات، وليس لذنب اقترفنه، يتحملن العبء الأكبر من الوباء بسبب تعرضهن البيولوجي والاجتماعي للإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية. وفي حين أن خدمات منع انتقال الفيروس من الأم إلى الطفل قد زادت وتحسنت، فإنها لا تزال غير كافية إلى حد بعيد.

ويمكن تحقيق الهدف المتمثل في تعميم الوصول بحلول عام ٢٠١٠ من خلال الأخذ بنهج متكامل من قبل قيادة قوية متمتعة بالدعم السياسي اللازم، ولكن تعميم الإمكانيات في حد ذاته لا جدوى منه للضحايا ما لم تتوفر وسائل الحصول على العقاقير والعلاج. وينبغي أن يكون الهدف الشامل هو إمكانية الوصول واعتدال التكلفة. وينبغي أن يكون كلاهما جزءا لا يتجزأ من نفس الهدف، لأن أحدهما سيفتقر إلى الفعالية بدون الآخر.

غير أن توفير الأدوية والعلاج بأسعار معتدلة ليس إلا إحدى اللبنات في هذا البناء. ولكي يتسما بالفعالية والاستدامة، يجب أن يستندا إلى التثقيف بشأن الوقاية وتقوية نظم الرعاية الصحية وتحسين قدرتها وزيادة الموارد الجديدة وثباتها واستمرار البحث والتنمية في إطار ثقافة تقوم على التسامح والتفاهم لم يعد العرف السائد فيها إنكار وجود الإيدز والتمييز ضد الضحايا ووصمهم.

وقد يكون من المغالاة أن يُطلب ذلك، ولكن عواقب استمرار الحالة الراهنة تحتم على مجتمع الأمم المتحدة أن تتضافر جهوده لإيجاد حل لهذه الأزمة الصحية العالمية التي أودت بأرواح ثمينة لملايين الأبرياء. وإرجاء اتخاذ إجراء لمدة يوم آخر عمل لا أخلاقي كما أنه ليس خيارا مطروحا. فنحن مدينون لملايين الضحايا الأبرياء على نطاق العالم من الذين أقعدهم المرض والعاجزين عن الدعوة لحقوقهم، بلى حقوقهم، بأن نتصرف الآن بشكل فعال، وأن نصدر في ذلك عن عاطفة واقتناع.

وإذا اقتربنا من منطقتنا، تعرب ساموا عن تأييدها للبيان الذي أدلى به وزير الصحة في جزر مارشال باسم الدول الجزرية الصغيرة النامية في المحيط الهادئ. وعلى الصعيدين الإقليمي والوطني، نحن ملتزمون بالتصدي لوباء الإيدز ضمن نطاق مواردنا المحدودة ونشأتنا الثقافية والدينية، التي يمكن أن تمثل تحديات فضلا عما تتيحه من فرص.

وبالرغم من بُعد منطقتنا عن المراكز التي يتركز فيها فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، فقد بلغ المرض بالفعل شواطئنا وأصبح وجوده ملموسا. فلم تعد لدينا مناعة في مواجهته ولا يمكننا أن نتظاهر بغير ذلك. ويود البعض أن يدخل في روعنا أن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز لا يشكل خطرا كبيرا على منطقتنا نظرا لصغر بلداننا الجزرية وقلة عدد حالات الإصابة بعدوى فيروس نقص المناعة البشرية.

وليس هناك ما هو أبعد من هذا عن الواقع. فسواء من الوجهة النسبية أو المطلقة، يشكل فيروس نقص المناعة البشرية تحديا كبيرا لجزرنا ولقدرة منطقتنا على الاستمرار ولبقائها في الوجود. ومن بين مجموع المصابين بالإيدز في حالة ساموا، وعددهم ١٦ شخصا، من المؤسف أن ثمانية قد استسلموا للمرض، مع وجود ثمانية قيد العلاج. وقد أعلنت إحداهم عن حالتها من حيث الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية، وهي الآن سفيرة إقليمية معنية بالإيدز.

ومعدل انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز منخفض في ساموا، وهذه نعمة حقيقية عند المقارنة بالبلدان النامية الأخرى، ولكن لا يوجد مبرر للتقاعس. فالإيدز مسألة متطورة، وما لم يتم احتواؤه أو النجاح في القضاء عليه، يمكن أن يقوض محاولة حكومتنا التصدي للتخفيف من حدة الفقر وغير ذلك من الأهداف الإنمائية للألفية.

وقد اختارت ساموا نهجا يقوم على الشراكة التي تشمل الحكومة والمجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية ومجالس القرى والطوائف الدينية في إطار القيام بجهد منسق للتصدي لجميع أوجه إخلاء ساموا من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. ونقر بأن من واجبنا مواجهة ذلك الواقع، الذي لا يمكن ببساطة الاكتفاء بتمني زواله. فنحن واقعيون، ونعرف أننا إذا أردنا أن ننجح يلزم أن نعمل بالتعاون مع بلدان المحيط الهادئ الأخرى، ومع شركائنا الإنمائيين. فلا يمكننا بدون شراكات قوية التصدي على نحو متكامل ومستمر للمشاكل المتشابكة المتعلقة بمبادئ حقوق الإنسان، وسبل الحصول على العلاج، وإسداء المشورة، وإجراء الفحوص طوعا، والتثقيف بشأن الحياة الجنسية، ومنهجيات الوقاية، والموارد المخصصة، حتى نضمن دوام الاستجابة لفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز وكثافتها.

ويتعين علينا إبداء الاهتمام واليقظة، وأن نستمر في نهجنا الاستباقي وألا نترك شيئا للمصادفات. فتكلفة الوقاية لا تكاد تذكر مقارنة بالألم البشري والمعاناة التي لا توصف وما يترتب من تكاليف يتحملها المجتمع الأوسع نطاقا لرعاية الشخص بعد إصابته.

إن الخطر كبير. والأرواح الثمينة في الميزان. ويمكننا، سواء بصفتنا الفردية أو معا، أن نحدث أثرا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لكبير الأساقفة سيليستينو ميغليوري، القاصد الرسولي والمراقب الدائم عن الكرسي الرسولي.

الأب ميغليوري (الكرسي الرسولي) (تكلم بالانكليزية): في ضوء الإعلان السياسي بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، الذي اعتمدته الجمعية العامة في ٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٦، أود أن أطلعكم على التزام الكرسي الرسولي وهيئاته المختلفة حول العالم بتناول أحوال المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

وقد وفر الكرسي الرسولي، من خلال المؤسسة السامرية، وهي منظمة أسست بغرض منح مساعدة اقتصادية فورية للمؤسسات الطبية، مبلغ ٥٠٠ ٠٠٠ دولار تقريبا لأغراض توفير العلاج بمضادات العقاقير العكسية.

وعلى الصعيد الوطني، يعمل مؤتمر الأساقفة على تعزيز الوعي وزيادة البرامج للمساعدة في مكافحة هذا الوباء، وخاصة في البلدان النامية وبين أشد الفئات السكانية تهميشا. وعلى سبيل المثال، في الهند وحدها، أقيم أكثر من ١٠٠ مركز لتقديم العلاج والرعاية والدعم لمرضى الإيدز. وقريبا، بالإضافة إلى تلك المؤسسات، سوف يفتح ٤٥ مركزا آخر في المناطق الريفية والمنعزلة. ويدعم مؤتمر الأساقفة الكاثوليك بالولايات المتحدة، من خلال خدمات الإغاثة الكاثوليكية، ما يقرب من ٢٥٠ مشروعا في أشد

البلدان فقرا، وهو رقم يمثل ما تزيد قيمته على ١٢٠ مليون دولار من المساعدة في عام ٢٠٠٧.

وعلى الصعيد الدولي، يتواجد الكرسي الرسولي من خلال مؤسساته المختلفة، في جميع قارات العالم، فيوفر التثقيف والعلاج والرعاية والدعم، بغضّ النظر عن العنصر أو الجنسية أو العقيدة. وبمساعدة من ٠٠٠ ١٠ من العاملين والمتطوعين، وتقدم هذه المؤسسات برامج التوعية وإنقاذ الحياة إلى ما يقرب من ٤ ملايين شخص. كما أنها توفر الرعاية الطبية والغذائية والدعم لما يقرب من ٠٠٠ ٣٥٠ شخص من المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والعلاج بمضادات الفيروسات العكسية لما يزيد على ٠٠٠ ٩٠ رجل وامرأة وطفل. ويقدم ثلث هذه المساعدة بالمجان تماما.

وندرك بشدة أيضا أن عددا كبيرا من وفيات المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز يعزى إلى حالات العدوى والأمراض المرتبطة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، كالسل والملاريا. وفي هذا الصدد، ندعم ونشجع كل الذين يركزون على الإصابات بالسل ويعملون على الحد من عددها ومن الآثار المدمرة للملاريا. فكثيرا ما تمر تلك الأمراض دون ملاحظة وتفتقر علاجاتها إلى التمويل. ولا بد من بذل مزيد من الجهود للتصدي لها.

وأخيرا، يواصل الكرسي الرسولي ومؤسساته المختلفة تقديم الدعم من أجل زيادة سبل الحصول بتكلفة مقبولة وموثوقة وفيها إنقاذ للحياة على الفحص والعلاج بمضادات الفيروسات العكسية، ونظم الدواء الواقية من انتقال العدوى من الأم إلى الطفل، والتكنولوجيات التشخيصية من قبيل أجهزة الفحص CD4. وإلى جانب سبل الحصول على الرعاية الصحية الأساسية والتغذية المستدامة، يمكن لهذه المنجزات التكنولوجية أن تسد ببطء الفجوة بين الممكن والضروري.

لقد أتينا إلى هنا اليوم لنستعرض ما نحرزه من تقدم، ولكن أهم من ذلك أن نجدد التزامنا باتخاذ الإجراءات الضرورية المنقذة للأرواح. ولا يزال الكرسي الرسولي، والمنظمات المختلفة التابعة له، ملتزما بالتصدي لهذه الجائحة على نحو يتسم بالاهتمام والتعاطف تشجيعا على مزيد من التضامن مع جميع أفراد مجتمعنا وتعزيزا للكرامة الأصيلة للجنس البشري في جميع مناحي الحياة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): وفقاً لقرار الجمعية العامة ٢/٤٩ المؤرخ ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، أعطي الكلمة للمراقب عن الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر.

السيد أدوغنا (الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر) (تكلم بالانكليزية): عندما تم الاتفاق على إعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في الدورة الاستثنائية للجمعية العامة بشأن فيروس نقص المناعة البشرية المعقودة في حزيران/يونيه ٢٠٠١، أعترِف بمتطوعي الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر بصفة خاصة في الفقرة ٣٤ من الالتزام. وإنني أسهم بهذا الإسهام في هذه المناقشة الهامة وأنا أستحضر تلك الإشارة في ذهني.

وهذا الاعتراف قد دفع الاتحاد الدولي إلى اتخاذ مزيد من الخطوات لزيادة وصول وفعالية إسهام المتطوعين. وذلك يتضمن أعمال الدعوة الموجهة إلى المانحين لتقدير جدوى الاستثمار والتوظيف والتدريب والدعم الملائم للمتطوعين، إلى جانب العمل مع شركاء الحكومة لضمان بيئة مؤاتية للمتطوعين من أجل تعزيز إسهامهم على المستوى الوطني.

لقد أشار بعض الأكاديميين مؤخراً إلى ضرورة تحويل جانب كبير من التمويل المخصص لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية لتعزيز القطاع الصحي. و لم تنشأ تلك المناقشة إلا لأن الدعوة بشأن الفيروس أثبتت فعاليتها في دفع المانحين والحكومات إلى الوفاء بوعودهم بالاستجابة لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بفعالية.

وتحقيقاً لذلك، تعاون الاتحاد الدولي مع منظمة الصحة العالمية لإنتاج ثمانية نماذج من وحدات التدريب للمتطوعين والعاملين في مجال التوعية التابعين لمنظمة الصحة العالمية على مختلف الجوانب المتعلقة بالوقاية والعلاج والرعاية والدعم. والجمعيات الوطنية للصليب الأحمر والهلال الأحمر ووزراء الصحة قد تعاونوا على نحو ناجح في عدد من البلدان لمواءمة هذه الوحدات وتدريب الموظفين والمتطوعين معاً.

ويثير قلقنا بشكل خاص تلك المبادرات التي تباعد بيننا وبين تحقيق الالتزام. والاتحاد الدولي مقتنع بأن التحركات من أجل تجريم انتقال العدوى بفيروس نقص المناعة البشرية ليست ضرورية وقد يكون لها مردود عكسي. وبدلاً من ذلك، تبين كل التجارب والشواهد أنه ينبغي توظيف الجهود في مراجعة التشريعات التي تغذي الوصم والإقصاء الاجتماعي، بما في ذلك القيود على سفر وعمل الأشخاص حاملي الفيروس، لضمان أنهم يمكن أن يكونوا شركاء فاعلين في عملنا.

إن تعبئة سلطة الإنسانية هو جوهر نهج الاتحاد الدولي إزاء فيروس نقص المناعة البشرية. وإلى جانب ذلك، فإن التزام جميع الدول والمجتمعات الوطنية بالعمل معاً من أجل الإنسانية هو البرنامج الذي أطلق في المؤتمر الدولي للصليب الأحمر والهلال الأحمر في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧. و ”معاً من أجل الإنسانية“ تعني، في جملة أمور، الاستفادة من الميزة النسبية لقدرة الصليب الأحمر والهلال الأحمر على الاضطلاع بالعمل المباشر على مستوى المجتمع والأسرة مع قدرته على الوصول إلى صانعي السياسة. وائتلافنا العالمي بشأن فيروس نقص المناعة البشرية يهدف إلى مضاعفة برمجة الصليب الأحمر والهلال الأحمر في المجتمعات المستهدفة، ليصل إلى ١٣٧ مليون مستفيد على الأقل بحلول عام ٢٠١٠. وهذا يعني أننا نتعامل مع ١٠ إلى ٢٠ في المائة من الحمل في بعض البلدان التي نعمل بها.

وكما يبين التقرير العالمي للكوارث لهذا العام، الذي سيصدر في ٢٦ حزيران/يونيه، ففي البلدان الأشد تضرراً في منطقة جنوب الصحراء الكبرى في أفريقيا، حيث تصل معدلات الانتشار إلى ٢٠ في المائة، ينعكس مسار مكاسب التنمية وينخفض العمر المتوقع للفرد إلى النصف. أما بالنسبة لمجموعات بعينها من الأشخاص المهمشين – مستخدمي المخدرات بالحقن، والمشتغلين بالجنس، والرجال الذين يمارسون الجنس مع رجال – في شتى أنحاء العالم، فإن معدلات انتشار فيروس نقص المناعة البشرية في ازدياد. ومع ذلك، فإن هؤلاء يواجهون عادة الوصم والتجريم وإمكانية ضئيلة للوصول إلى خدمات الوقاية من الفيروس والعلاج، إن وُجدت.

والتحدي الأكبر لوكالات العمل الإنساني والوكالات العاملة من أجل قوى التنمية الحقيقية يتمثل في إيجاد أكثر السبل الفعالة والناجعة لإحداث أكبر الأثر لصالح الفئات الضعيفة. ولذلك، قدم الاتحاد الدولي إطاراً مشتركاً لتكثيف الجهود، بما في ذلك المدخلات والنهج ومؤشرات التعقب الموحدة. ويشارك الآن ٥٨ بلداً في الائتلاف العالمي للصليب الأحمر والهلال الأحمر المعني بفيروس نقص المناعة البشرية. وبحلول عام ٢٠١٠، يقدر الاتحاد الدولي أنه سينفق ٢٧٠ مليون فرنك سويسري سنوياً على برامجنا بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. ومن شأن كل دولار من هذا المبلغ أن يعجل بإحداث أثر أكبر من خلال

تعبئة المتطوعين. وفي منطقة الجنوب الأفريقي وحدها في ٢٠٠٧، تمكن الاتحاد الدولي من تعبئة قرابة المليون ساعة من دعم المتطوعين.

ونحن في الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر نقدر مثابرة وتفاني المجتمع المدني في الحفاظ على تركيز كل الشركاء على تحقيق وعد إعلان الالتزام. ويجب أن نعمل جميعنا نحن الشركاء في ذلك الالتزام معاً وأن نكافح حتى نتغلب على التحدي الماثل أمامنا، وأعني وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، الذي ما زال يمثل تحدياً خطيراً.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): وفقاً لقرار الجمعية العامة ٣٢٠٨ (د-٢٩) المؤرخ ١١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٤، أعطي الكلمة الآن للمراقب عن الاتحاد الأوروبي.

السيد فاليتزويلا (الاتحاد الأوروبي) (تكلم بالانكليزية): أتشرف بأن أتكلم اليوم في هذا الاجتماع الرفيع المستوى باسم المفوضية الأوروبية. وسأحاول ألا أكرر هنا ما سبق الإعراب عنه بكل بلاغة في بيان الاتحاد الأوروبي.

كما ذكر العديد من المتكلمين بالفعل، من المشجع أن نرى أن استثماراتنا في الالتزام السياسي والإسهامات المالية وسنوات العمل المجتمعي المتفاني، قد بدأت تؤتي ثمارها، مع ظهور دلائل على التقدم في كثير من المناطق. فالملايين من البشر لديهم الآن إمكانية الوصول إلى العلاج، وانخفض عدد الإصابات الجديدة بالفيروس على مستوى العالم، وثمة تقدم مشجع قد أحرز في الوقاية من انتقال الفيروس من الأم إلى الطفل. ولكن، من الواضح تماماً أن التقدم يتفاوت، وما زالت هناك ثغرات وحواجز رئيسية على كل المستويات، ولا بد من بذل جهود استثنائية لتحقيق هدف تعميم الوصول إلى الوقاية من الفيروس والعلاج والرعاية والدعم بحلول عام ٢٠١٠.

والتحدي الأكبر الذي يواجهنا هو أن وباء الإيدز لن يختفي في أي وقت قريب، بل سيظل يشكل تحدياً عالمياً غير عادي للأمن البشري وللتنمية الاجتماعية - الاقتصادية لعقود قادمة. وأولئك الذين يبدأون العلاج اليوم سيحتاجون إلى العلاج طول العمر، كما أن إدارة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز كحالة مزمنة ستكون مهمة طويلة الأمد. وسيستمر ذلك التحدي في النمو، فاليوم يصاب بالفيروس اثنان إلى ثلاثة أشخاص مقابل كل شخص يتلقى العلاج.

إن الاستجابات، المستدامة والقوية على المستوى القطري، لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز هي مفتاح نجاحنا في المستقبل والجهود التي نبذلها لتعزيز الصمود على الصعيدين العالمي والقطري وعلى صعيد المجتمعات المحلية، في مواجهة الأثر المدمّر لوباء الإيدز.

ويتصل جزء من التقدم المحرز اتصالا وثيقا بالزيادة غير العادية والهائلة في التمويل المتعلق بمكافحة الإيدز في السنوات الأخيرة. ومع ذلك، فإن الفجوة بين الموارد المتاحة والاحتياجات الفعلية تزداد سنويا، كما ورد في تقرير الأمين العام (A/62/780). ولن يستطيع العالم تحقيق الحصول الشامل على العلاج دون توفر زيادة كبيرة في مستوى الموارد المتاحة للبرامج المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل.

ويقدم الاتحاد الأوروبي، بصورة جماعية، بالفعل ٦٠ في المائة من المعونة الإنمائية العالمية ويلتزم بقوة بتوفير المزيد من المعونات من أجل تحقيق هدف الأمم المتحدة بتكريس نسبة ٠,٧ في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية بحلول عام ٢٠١٥، مع تحقيق الهدف الجماعي المؤقت للاتحاد الأوروبي بتقديم نسبة ٠,٥٦

في المائة من الدخل القومي الإجمالي بحلول عام ٢٠١٠. وسيخصص نصف هذه الزيادة الكبيرة على الأقل لأفريقيا، وهي المنطقة الأشد تضررا بالإيدز.

وعلاوة على ذلك، يلتزم الاتحاد الأوروبي بقوة بتوفير معونة أفضل، وفقا لمبادئ إعلان باريس بشأن فعالية المعونة في ملكية البلد، والتنسيق والمواءمة من جانب المانحين مع أولويات البلد وعملياته. وبينما نقترب من المنتدى الرفيع المستوى الثالث بشأن فعالية المعونة، الذي سيعقد في أكرا في أيلول/سبتمبر، والمؤتمر الدولي للمتابعة المعني بالتمويل من أجل التنمية لاستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري، الذي سيعقد في الدوحة في تشرين الثاني/نوفمبر، تعمل المفوضية الأوروبية بشكل وثيق مع الدول الأعضاء لضمان أن يفي الاتحاد الأوروبي بتلك الالتزامات من أجل تقديم معونة أكبر وأفضل.

واتساقا مع إعلان باريس، ينتقل الاتحاد الأوروبي من تمويل المشاريع التي خصصت لها اعتمادات إلى طرائق دعم الميزانية والتركيز على النتائج، حسبما تسمح الظروف. وتلك خطوة مهمة لتعزيز ملكية البلد وتوفير الحيز المالي لتقوية القطاعات الاجتماعية عن طريق السماح للبلدان بالاستثمار في النفقات المتكررة من قبيل مرتبات الأخصائيين الصحيين والمعلمين، على سبيل المثال. وعلى النحو المطلوب في الإعلان السياسي المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز لعام ٢٠٠٦، تقدم المفوضية والدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي أيضا طرائق تمويل يمكن التنبؤ بها بشكل أكبر، ولا سيما العقد المتعلق بالأهداف الإنمائية للألفية الذي يمدد فترة الالتزام بالتمويل لمدة ست سنوات ويركز على تحقيق النتائج المتصلة بالأهداف الإنمائية للألفية.

وبالنظر إلى أهمية المعونة الإنمائية، التي يقدمها الاتحاد الأوروبي، توفّر تلك الطرائق الجديدة فرصا كبيرة للتمويل الذي يمكن التنبؤ به للتصدي لاستجابة طويلة الأجل لمرض الإيدز بشكل يتفق تماما مع أولويات البلد وعملياته. ويكمن التحدي في ضمان توفر الروح القيادية السياسية لدى البلدان الشريكة، وقدرتها على التخطيط والإدارة، والمشاركة القوية من جانب المجتمع المدني، وتدابير المساءلة المطلوبة من أجل الاستخدام الأمثل لتلك الموارد وتحقيق النتائج.

وسيوجه جزء من الدعم المقدم لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز من خلال الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا، الذي يساهم فيه الاتحاد الأوروبي، بشكل جماعي، بنسبة ٦٠ في المائة من إجمالي المساهمات. وقدمت المفوضية الأوروبية ما مجموعه ٦٢٢ مليون يورو للصندوق العالمي وتعهدت بتقديم مبلغ إضافي قدره ٣٠٠ مليون يورو للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٠. وفي جهودنا لضمان الإجراءات المستدامة للتصدي للإيدز، التي تتولى زمامها البلدان، تدرك المفوضية الأوروبية الأهمية الأساسية لضمان التنسيق والاندماج على نحو أفضل بين الصندوق العالمي والمبادرات الصحية العالمية الأخرى في إطار الجهود المبذولة لتعزيز عملية تقديم خدمات الصحة والتعليم والخدمات الاجتماعية، وتغييرها.

وما كان يمكن أن نصبح حيث نحن اليوم بدون النشاط الدؤوب والمستمر من جانب حاملي فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والمجتمع المدني. لقد غيروا البرنامج العالمي وجعلوا الحصول على العلاج حق والتزام عالمي.

واحترام حقوق الإنسان من القيم الأساسية المشتركة للاتحاد الأوروبي. وهو جوهر تحركنا نحو الحصول الشامل على خدمات الوقاية والعلاج والرعاية والدعم للمصابين بفيروس نقص المناعة البشرية. ويتعين علينا أن نتابع دائما تنفيذ برنامج حقوق الإنسان وتوسيع نطاقه لضمان حق كل إنسان في الحياة في صحة وكرامة.

وفي ذلك السياق، أود أن أختتم بياني بإعادة التأكيد على التزام المفوضية الأوروبية القوي بالتنفيذ التام لإعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز لعام ٢٠٠١ والإعلان السياسي المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز لعام ٢٠٠٦، بغرض تحقيق هدف الوصول الشامل إلى خدمات الوقاية والعلاج والرعاية والدعم للمصابين بفيروس نقص المناعة البشرية بحلول عام ٢٠١٠ وتحقيق أحد الأهداف الإنمائية للألفية المتعلق بوقف انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وعكس مساره بحلول عام ٢٠١٥.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): وفقا لقرار الجمعية العامة ٤/٤٧ المؤرخ ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢، أعطي الكلمة الآن للمراقب عن المنظمة الدولية للهجرة.

السيد دال أوغليو (المنظمة الدولية للهجرة) (تكلم بالانكليزية): أشكركم، سيدي، على تشريفي بالمشاركة في هذا المنتدى الرفيع المستوى اليوم، وتشاطر آراء المنظمة الدولية للهجرة بشأن المسائل المتصلة بصحة المهاجرين والاستجابة العالمية لفيروس نقص المناعة البشرية.

ينتشر اليوم الوعي الدولي المتزايد بالصلات بين الهجرة والنتائج الصحية الناجمة عنها، بما في ذلك في سياق وباء فيروس نقص المناعة البشرية، وحالات الطوارئ الإنسانية، وانعدام الأمن الغذائي، وتغير المناخ. وهذه هي مجالات التحدي التي تمس مجموعة كبيرة من المسائل، بما فيها الأمن، والرفاه الاجتماعي، وتعميم الوصول إلى الرعاية والعلاج، وحقوق الإنسان، واستدامة الخدمات الصحية.

تتأثر الصحة بالسياسات السائدة في المجالات الأخرى، كما أن للصحة، بدورها، آثارا هامة على تحقيق الأهداف الخاصة بقطاعات أخرى. ونعتقد أن إجراء حوار مفتوح وبناء ومتعدد القطاعات، على أساس القيم والمبادئ المجتمعية المشتركة والأساسية – قبيل التضامن، والإدماج، وحقوق الإنسان، والمشاركة – ومعايير الصحة العامة السليمة، يمكن أن يساهم في تحسين النتائج الصحية للمهاجرين والبلدان المضيفة على حد سواء. ومن ثم، فإن إدخال أنظمة الصحة العامة، وبالتحديد مراعاة الوقاية والعلاج من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وتوفير الرعاية الصحية والاستشارة والدعم، الذي يتجنب الوصم والتمييز ويعزز الشمول وتعميم وصول المهاجرين والمجموعات السكانية المتنقلة على تلك الخدمات، يجب مناصرته في إطار سياسات الهجرة وممارساتها.

وفي حين تتوفر في معظم البلدان خطة وطنية لمكافحة الإيدز، فإنها غالبا ما تفتقر إلى بعض التدابير المحددة اللازمة للتصدي لأوجه الضعف المتأصلة في عملية الهجرة. وغالبا ما يتعرض العمال المهاجرون في بعض أنحاء العالم بصفة خاصة لخطر الإصابة بالإيدز، كما يتعرض غير الحائزين على وثائق تثبت وضعهم لخطر الإصابة بشكل أكبر. ويتطلب التصدي الفعال لخطر الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية، في سياق العمال المهاجرين ومجموعات السكان المتنقلة، بذل الجهود المشتركة من جانب أطراف متعددة في بلدان المنشأ وبلدان المقصد، بما في ذلك الحكومات وأصحاب العمل، والمنظمات العمالية، والمجتمعات المحلية وغيرها من الكيانات الاجتماعية التي تمثل المجموعات السكانية من المهاجرين والأشخاص حاملي فيروس نقص المناعة البشرية، أو التي تعمل معهم.

إن مسألة تنقل الأشخاص حاملي فيروس نقص المناعة البشرية تثير قلقا بالغا لدى المنظمة الدولية للهجرة. وتشترك المنظمة مع فرقة العمل الدولية المعنية بالقيود المفروضة على السفر المتصلة بفيروس نقص المناعة البشرية التابعة لبرنامج الأمم المتحدة المشترك، في معالجة مسألة عدم التمييز وعدم الوصم المرتبطتين بالقيود المفروضة على السفر

المتصلة بفيروس نقص المناعة البشرية. ومن المأمول أن تنظر الدول الأعضاء، التي لا تزال تفرض قيودا على السفر فيما يتصل بالفيروس، بجدية في التقرير والتوصيات القادمة لفرقة العمل.

ويمثل المنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية، الذي تستضيفه حكومة الفلبين في تشرين الأول/أكتوبر القادم، إحدى العمليات الأساسية المنبثقة عن الحوار الرفيع المستوى المعني بالهجرة والتنمية التابع للجمعية العامة. ويركز جدول أعماله على كيفية مساهمة المهاجرين على أفضل وجه في التنمية في بلدان المنشأ والبلدان المضيفة، عندما تتوفر لهم الحماية والتمكين على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي وفيما يتعلق بحقوق الإنسان الأساسية الخاصة بهم، بغض النظر عن وضعهم كمهاجرين. ومن المهم إدراج فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في المداولات التي ستجرى في مانيلا وفي المنتديات الإقليمية والدولية والحكومية الدولية الأخرى، مثل العمليات التشاورية الإقليمية بشأن الهجرة.

واسمحوا لي أن أختتم بياني بالقول إن المنظمة الدولية للهجرة تتطلع إلى مواصلة العمل مع الدول الأعضاء والشركاء الكثيرين الآخرين بشأن المسائل المتصلة بفيروس نقص المناعة البشرية والهجرة، وعلى نطاق أوسع، تلك المتصلة بمسائل الهجرة والصحة، من أجل رفاه المهاجرين والمجتمعات المحلية المضيفة على السواء.

وطرق موضوع الوقاية من الفيروس واحتياجات الرعاية للمهاجرين تُحَسِن صحة المهاجرين وتغني عن الرعاية على الأجل الطويل والتكاليف الاجتماعية وتحمي الصحة العامة العالمية وتيسير الدمج وفي نهاية المطاف تسهم في استقرار المجتمعات وتنميتها الاجتماعية والاقتصادية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية) وفقا لقرار الجمعية العامة ٣٢/٥٧ المؤرخ ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، أعطي الكلمة الآن للمراقب عن الاتحاد البرلماني الدولي.

السيد جينينغز (الاتحاد البرلماني الدولي) (تكلم بالانكليزية): على مر اليومين الماضيين ما برحنا نقوم بعملية جرد لوعودنا وطموحاتنا وأهدافنا، وقد سمعنا الشيء الكثير عن الوباء الذي جمعنا كلنا هنا لحضور هذا الاجتماع الرفيع المستوى في نيويورك. ومما لا شك فيه أنه أُنجز قدر كبير من العمل منذ اجتمعنا في المرة الماضية هنا في عام ٢٠٠٦، وكما سمعنا فإنه لا يزال يتعين القيام بمقدار هائل من العمل إذا ما أردنا الوفاء بالهدف المتمثل في وصول الجميع إلى الوقاية والعلاج والرعاية والدعم بحلول عام ٢٠١٠. أما الذين كُتب عليهم العيش والعمل في أكثر المناطق تهميشا في المجتمع فما برحوا أشد تعرضا للإصابة بالوباء.

وبدلا من الخوض مفصلا في الصورة العالمية، أود باسم الاتحاد البرلماني الدولي أن أقول بضع كلمات عن دور البرلمانات في هذه الصور. فبالنسبة للبعض فإن هذا الدور قد يبدو واضحا، أما بالنسبة للبعض الآخر فقد يبدو أقل وضوحا. ومما تجدر ملاحظته في هذا الصدد أن تقرير الأمين العام (A/62/780) عن إعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والإعلان السياسي لعام ٢٠٠٦ بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز لا يتطرق بأي شكل كان للبرلمانات أو للبرلمانيين.

إن العمل الذي قامت به البرلمانات أساسي لأي برنامج ناجح في مجال فيروس نقص المناعة المكتسب/الإيدز. فكل اتفاق وضع على الصعيد الحكومي الدولي ينتهي به المطاف آجلاً أو عاجلاً على طاولة المشرّع للمناقشة إما لتعديل محتمل أو لاعتماده. وإن التشريع أساسي لكسر حواجز التعصب والخوف. فحملة دحر الوباء تتشكل في

البرلمان. وإن الميزانيات التي ستخصص لبرنامج فيروس نقص المناعة المكتسب/الإيدز في كل بلد يُخطط لها وتعتمد في البرلمان.

والدليل على اهتمام البرلمانات في هذا الحدث الهام يتجلى في العدد الكبير من أعضاء البرلمان الذين انضموا إلى الوفود الوطنية في الاجتماع الرفيع المستوى. ويوم الاثنين، قبل افتتاح هذا الاجتماع تجمّع أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي الذين تجاوز عددهم ١٠٠ برلماني للاستماع إلى إحاطة إعلامية هنا. وبعد دورة زاخرة بالمعلومات مع كبار ممثلي برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي مضى البرلمانيون لمناقشة مسألة القيود على السفر المتعلقة بالمصابين بفيروس نقص المناعة المكتسب/الإيدز وضرورة سن تشريع مستنير أكثر في ذلك المجال ينصب على حقوق الإنسان.

وقد ناقش البرلمانيون دورهم في العملية الحكومية الدولية وضرورة اشتراكهم كسياسيين في الإعلان السياسي. وفي معرض الكلام عن مؤسستهم أقروا بضرورة توفر درجة أكبر من القيادة من جانب البرلمانيين ومزيد من البحث الدقيق عن كيفية بحث مشكلة الوباء تحت قبة البرلمان. وهذا مسألة مثار نزاع؛ فهناك العديد من الأماكن في العالم التي يمكن فيها لعضو البرلمان أن يفقد مقعده في الانتخابات المقبلة عندما يكون القدح الأخلاقي المتمثل في الإفصاح بصورة علنية عن وضع شخص ما.

إن الاتحاد البرلماني الدولي قد أضفى زخما جديدا على أنشطته بشأن الفيروس/الإيدز منذ انعقاد الدورة الاستثنائية للجمعية العامة بشأن فيروس نقص المناعة المكتسب/الإيدز في عام ٢٠٠١. وقد أنشئت مجموعة استشارية صغيرة مؤلفة من برلمانيين مؤهلين للاضطلاع بدور طليعي في العمل فيما بين ١٥٠ عضواً في البرلمانات. وفي العام الماضي وعشية اليوم العالمي للإيدز نظمت المجموعة أول اجتماع برلماني عالمي بشأن فيروس نقص المناعة المكتسب/الإيدز في مانيلا. وقد قدم شركاؤنا في برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي دعماً قيماً.

والاستنتاجات التي توصل إليها ذلك الاجتماع تضمنت تصميم البرلمانيين، بوصفهم قادة في المجتمع على فعل كل ما يمكن فعله لكسر طوق الصمت حول الفيروس/الإيدز والتشجيع على الانفتاح لدى مناقشة الوباء. واتفقوا على توفير قيادة قوية مطلعة وملتزمة بشأن الوقاية من الفيروس والكلام علانية عن الحاجة للقيام بعمل للحيلولة دون انتشار الفيروس والتشجيع على الفحص والاستشارة الطوعية بشأن الفيروس.

ولدى الانتقال إلى مسألة القدرة على تحمل العلاج وإمكانية الوصول إليه بالنسبة للأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة المكتسب/الإيدز، قالوا إنه ينبغي إبلاء اهتمام خاص لإصلاح قوانين الملكية الفكرية الوطنية لضمان المرونة في الاتفاق المتعلق بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة وتسوية المنازعات ودمجها بالكامل في تشريع. وعلى سبيل المثال ينبغي لأقل البلدان نمواً أن تستفيد من إعلان الدوحة لمنظمة التجارة العالمية بشأن اتفاق حقوق الملكية الفكرية والصحة العامة، وهو اتفاق يعفيها من منح براءات الاختراع الصيدلانية حتى عام ٢٠١٦. وحيث أن الاتفاقات التجارية الثنائية تتضمن أحياناً أحكاماً تنص على قدر من الحماية لبراءة الاختراع أكبر مما هو مطلوب بموجب حقوق الملكية الفكرية؛ المتصلة بالتجارة وتسوية المنازعات، فقد حثوا البرلمانيين في البلدان النامية على أن يثنوا حكوماتهم عن الدخول في هذه الاتفاقات.

أما فيما يتعلق بالمسألة الشائكة، ألا وهي تجريم عملية نقل العدوى فقد أعلنوا أنه قبل التسرع إلى إصدار تشريع بهذا الشأن يجدر بالبرلمانيين أن يدرسوا بعناية حقيقة أن اعتماد تشريع محدد يجعل من عملية نقل الفيروس جريمة. فربما يزيد هذا من تعريض الأشخاص المصابين بالفيروس للوصم، ويثبط من الرغبة في الإقبال على فحص فيروس نقص المناعة المكتسب، ويخلق إحساسا كاذبا بين الناس غير المصابين بالفيروس، وبدلا من أن يساعد النساء بوقاية أنفسهن من الإصابة بالفيروس فإنه يفرض عليهن عبئا إضافيا ويعرضهن لخطر العنف أو التمييز.

أما فيما يتعلق بموضوع الوصم والتمييز فقد عقدوا العزم على تعزيز التشريع واللوائح وغير ذلك من التدابير الرامية إلى القضاء على التمييز ضد الأشخاص المصابين بالفيروس والضعفاء من المجموعات السكانية وكفلوا إنفاذ تلك القوانين حسب الأصول. ووافقوا أيضا على العمل على إلغاء قيود السفر على الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة المكتسب/الإيدز ومعارضة إلزامية إجراء فحص فيروس نقص المناعة المكتسبة بالنسبة للمهاجرين واللاجئين.

ولن يكون هناك تشريع مستنير بدون مشرعين مطلعين. ويدين الاتحاد البرلماني الدولي بالامتنان إلى شركائه في الأمم المتحدة على مساعدته في الترويج لقوانين جيدة تتعلق بفيروس نقص المناعة المكتسب/الإيدز. وهناك الكثير مما لا يزال يتعين القيام به في المجال البرلماني ولكن البرلمانات ملتزمة بالقيام بجزئها في ذلك المسعى، والاتحاد البرلماني الدولي سيبذل كل ما بوسعه لمساعدتها.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): وفقا لقرار الجمعية العامة ٢٦٥/٤٨ المؤرخ ٢٤ آب/أغسطس ١٩٩٤، أعطي الكلمة الآن للمراقب عن منظمة فرسان مالطة العسكرية المستقلة.

السيد لينـدال (منظمة فرسان مالطة العسكرية المستقلة) (تكلم بالانكليزية): سيدي الرئيس أشكركم على السماح لي بأخذ الكلمة. وأشكركم أيضا على توجيهكم الحكيم ونحن نستعرض التقدم الذي أحرزناه بشأن فيروس نقص المناعة المكتسب/الإيدز عند نقطة منتصف المدة الهامة بالنسبة للأهداف الإنمائية للألفية.

قبل سنتين انضم وفدي هنا في هذه القاعة إلى العديد من الوفود لتأييد الإعلان السياسي بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وفي تلك الوثيقة سلمنا بأن انتشار الإيدز في أرجاء عديدة من العالم هو سبب ونتيجة للجوع وأن مكافحة الفيروس/الإيدز بطريقة فعالة ضروري لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وسلمنا أيضا بأنه للمرة الأولى في التاريخ تتوفر لدينا الوسائل لعكس مسار الوباء العالمي وتحاشي الملايين من الوفيات التي لا لزوم لها.

وحتى نكون فعالين علينا أن نقدم ردا مكثفا وشاملا بهذه الدرجة من الإلحاحية، فإن منظمة فرسان مالطة العسكرية المستقلة تقف كشريك في هذه الجهود العالمية لوقف انتشار الفيروس/الإيدز وتحسين حياة الأشخاص المصابين به بالفعل.

إن نسبة النساء الحوامل المصابات بالفيروس واللواتي يتلقين العقاقير المضادة للفيروسات العكسية لمنع انتقال المرض من الأمهات إلى الأطفال قد ازدادت بنسبة ١٤ في المائة في عام ٢٠٠٥ إلى نسبة ٣٤ في المائة في عام ٢٠٠٧. بينما نجد أن هذه الزيادة التي تمت خلال فترة سنتين تبعث على التشجيع. غير أنه من المحزن أن إصابات جديدة بالفيروس حدثت بواقع إصابة طفل واحد من بين ستة أطفال. وتسعى منظمة فرسان مالطة إلى وقف انتقال الفيروس من الأم إلى الطفل من خلال الوصول إلى الفحص وعلاج الوالدين والعناية الطبية. أما في ما يتعلق بالذين يعانون من المرض

فعلا، فقد أنشأت منظمة فرسان مالطة برامج طبية وغيرها من برامج الرعاية الطبية للتخفيف من حدة الآلام. وهذه البرامج تعمل في بلدان أمريكا الوسطى وأمريكا الجنوبية وأفريقيا وآسيا.

وكما يذكر تقرير الأمين العام الأمين العام (A/62/780)، فإن وباء فيروس نقص المناعة البشرية يتطلب اتخاذ إجراءات مستمرة وطويلة الأمد إذا ما أريد القضاء عليه. وتسعى منظمة فرسان مالطة إلى إدارة المساعدات الإنسانية بطريقة تضمن الاستدامة بالإضافة إلى تقليص الأسباب التي تدعو إلى الحاجة إلى تلك المساعدات. وأحد العناصر الرئيسية في عمل المنظمة هو عدم الاكتفاء بالتصدي للأزمات الحادة عند وقوعها، بل المساعدة على إنشاء الهياكل والآليات التي تندمج في المجتمعات المحلية بشكل مستدام.

وبالإضافة إلى الوقاية من الفيروس والعلاج نسعى إلى تعزيز النظام الصحي بشكل عام. ووفقا للإعلان السياسي بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، فإن منظمة فرسان مالطة تعتقد أن الاستجابة للفيروس/الايدز يجب أن يكون جزءا من الاستراتيجية الشاملة التي تعالج الاحتياجات الصحية الأساسية. ونعرف أنه بتوفير الرعاية الصحية الاعتيادية يمكن الوقاية من العديد من الأمراض بشكل كامل. وبوسع نموذج الرعاية الصحية أن ينتقل من معالجة المشاكل الحادة إلى الوقاية. ومن خلال إنشاء مراكز الرعاية الصحية وتوفير خدمات التحصين تعمل منظمة فرسان مالطة من أجل بلوغ ذلك الهدف.

وتعوق معدلات النقص الحاد في مقدمي الرعاية الصحية من تحقيق ذلك الهدف وعلينا أن نسعى إلى بناء قدرات المنظمات المجتمعية لمساعدة أفراد الفئات الضعيفة من السكان في الحصول على الخدمات الصحية وخدمات الدعم الأساسية، إذ أن تدريب عدد أكثر من العاملين في حقل الرعاية الصحية في المجتمع يعتبر عنصرا أساسيا للنهج المستدام. وتسعى منظمة فرسان مالطة إلى تخفيف العبء الملقى على عاتق القلة من العاملين المتاحين ولإشراك السكان بفعالية في شؤونهم الصحية. ومنظمة فرسان مالطة تضع على رأس الأولويات دائما تدريب أعضاء المجتمع المحلي على مهمات الرعاية الصحية الحيوية حتى في المراكز النائية للغاية.

وتشيد منظمة فرسان مالطة بالأمين العام على إيلاء اهتمام خاص للمشكلة المشتركة المتمثلة بالسُل والإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية. فهذان الوباءان لا بد من تناولهما معا. وما انفكت المنظمة تعمل لعقود لمكافحة انتشار السُل وستظل توسع من عملها في تلك المشاريع.

وعند نقطة منتصف المدة هذه في مرحلة تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية تقر المنظمة بأهمية تقييم التقدم المحرز حتى الآن في الكفاح ضد فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. ونفخر بالعمل بانسجام مع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لتحقيق الهدف المتمثل في إمكانية تزويد الجميع بالعلاج بحلول عام ٢٠١٠. ولن يتحقق القضاء على ذلك البلاء إلا عن طريق التعاون والتنسيق الدوليين.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): لقد استمعنا إلى المتكلم الأخير لهذا الاجتماع الرفيع المستوى بشأن الاستعراض الشامل للتقدم المحرز في تحقيق أهداف إعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والإعلان السياسي بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

أود أولا أن أشكر كل الوفود التي جاءت من جميع أصقاع العالم لحضور هذا الاجتماع الرفيع المستوى بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. لقد كانت لدينا مناقشة ثرية ومتواصلة على مر الأيام الثلاثة الماضية تضمنت مشاركة نشطة من جانب الدول الأعضاء وممثلي المجتمع المدني

ووكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها. وأود أن أبرز باختصار بعض المواضيع الرئيسية التي برزت من مناقشاتنا.

أولا، أن وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز موضوع صحة عامة وقضية تتعلق بالتنمية. وقد أشار بعض الأعضاء إلى تلك النقطة وذكروا أن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز هو من بين اكبر التهديدات للتنمية الاقتصادية المستدامة وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وهكذا فإن الاستجابة الفعالة للوباء لا بد من أن تصبح الميزة الرئيسية لجميع جهود التنمية. وهذا يعني أن تعزيز نظم الصحة العامة، بما فيها نزف الأدمغة، يجب أن يقترن باستراتيجية وطنية فعالة لمكافحة الفيروس/الايدز.

ثانيا، أن الاستجابة الفعالة للوباء يجب أن تركز على حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين. فتجب حماية حق الناس المصابين بالايدز وغيرهم من المجموعات الضعيفة الأخرى ، بما فيها حق النساء في اتخاذ قرار مستنير بشأن صحتهن الجنسية. وفي ذلك الصدد فان التثقيف المدني والقيادة الشجاعة مسألتان هامتان. فالوصم والتمييز، بما في ذلك القيود على السفر تدفع بالوباء إلى أن يكون مخفيا، مما يجعل الاستجابة الفعالة أمرا مستحيلا.

ثالثا، لا بد من إيجاد طريقة أفضل للحصول على الوقاية والعلاج وخدمات الدعم، ولا سيما بالنسبة للمجموعات السكانية التي تواجه أكبر خطورة. وكما ذكر العديد من المتكلمين على نحو صحيح فإنه ما من نهج بمفرده أو حل واحد يناسب الجميع. لذلك يجب أن يكون نتبع نهجا شاملا يضم برامج تثقيف صحي أفضل، ولا سيما بالنسبة للشباب من البالغين. فالوقاية والعلاج يجب أن يتوفرا للجميع، بما في ذلك متعاطو المخدرات والعاملون في حقل الجنس والأقليات الجنسية، ولا بد من القضاء على انتقال الفيروس من الأمهات إلى الأطفال في البلدان النامية كما هو الحال تقريبا في البلدان المتقدمة النمو.

رابعا، أن استجابتنا للوباء يجب أن تكون شاملة. فالحكومات وقادة المجتمع والمجتمع المدني وغير ذلك من الجهات الدولية الفاعلة هم جميعا جزء من نفس الفريق. وجهودنا الجماعية يجب أن تكون تكميلية ومشتركة ومتماسكة. وعلينا أن ندمج على نحو أفضل السياسات والنهج التي تتناول فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والسل واستعمال المخدرات لتجسيد الطبيعة المتعددة الوجوه للوباء.

إن دور منظومة الأمم المتحدة المتمثل في برنامج الأمم المتحدة المشترك بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز هام للغاية في تلك الشراكة. فالعديد من الدول الأعضاء تطرَّق إلى تلك النقطة ومفادها أن منظومة الأمم المتحدة لا بد من أن تكون لديها القدرة لكفالة تنسيق الجهود الوطنية وان تكون تكميلية ليتسنى لنا تحقيق تقدم مطرد لبلوغ هدفنا المتمثل في الحصول الشامل على العلاج بحلول عام ٢٠١٠.

وأخيرا فإن القيادة والمسائلة السياسية أهم جزء في الحل. وهما لازمتان على أعلى المستويات لضمان توفير الموارد المالية والبشرية للإدارة الفعالة والمستدامة. وعلى صعيد المجتمع المحلي تعني القيادة الفعالة الإلمام بالوباء بغية كفالة فهم السكان المحليين لحقائق وعواقب الوباء. لذلك من المهم للغاية إشراك الشاب بوصفهم جزءا لا يتجزأ من الحل وبوصفهم أكثر الخاسرين في ذلك الأمر.

وقبل أن اختتم هذه الجلسة، أود أن انقل شكري الخاص للميسرين، السفير تينا هينيمان، الممثل الدائم لاستونيا والسفير صمويل اوتلولي ، الممثل السابق لبوتسوانا. فقد عملا بدأب على مر الأشهر السبعة الماضية لضمان أن نكون مستعدين استعدادا جيدا لهذا الاجتماع العام.

وأود أيضا أن أنوه بأهمية مساهمات فرقة عمل المجتمع المدني، وبخاصة في تيسير مشاركة وممثلي المجتمع المدني الذين أعطوا صوتا للناس والمجتمعات في أرجاء العالم مؤداه تعايشوا مع الحقيقية اليومية وتأثير الفيروس/الايدز.

أود أيضا أن أشكر السيد بيتر بيوت وأعضاء فريق برنامج الأمم المتحدة المعني بالايدز على جهودهم. وحيث أن هذه المرة الأخيرة التي سوف يشترك فيها السيد بيوت بصفته المدير التنفيذي لبرنامج الإيدز، أود أن اغتنم هذه الفرصة لأشيد به على سنوات الخدمة التي أداها في مجال الصحة العامة العالمية. فهو ما برح قائدا ملتزما وقد ساعد على وضع البرنامج في شكل منظمة تضارع التحدي المتمثل في مكافحة وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الايدز.

وفي الأسابيع المقبلة سوف أصدر موجزا شاملا عن هذا الاجتماع الرفيع المستوى. وسوف يجسد الموجز الآراء التي ظهرت خلال جميع مناقشاتنا. والتاريخ سيحكم على مدى فعالية نهوضنا في مواجهة تحدي فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

إن استجابتنا العالمية لا بد لها من أن تستمر لتظل جهدا جماعيا. فما من دولة أو منظمة بمفردها بوسعها أن ننجح وحدها. أن تصميمنا المتجدد لا بد من أن يتطابق مع الإسراع في الوفاء بالتزاماتنا بتحقيق إمكانية تزويد الجميع بالعلاج بحلول عام ٢٠١٠.

ولا يجب أن نفقد الزخم الذي حققته استجابتنا العالمية. فمن بين كل شخصين يبدءان بعلاج الفيروس، تظهر خمس إصابات جديدة. أشكر الجميع على المشاركة والاهتمام.

بذلك تكون الجمعية العامة قد اختتمت اجتماعها الرفيع المستوى بشأن الاستعراض الشامل للتقدم المحرز في مجال تنفيذ إعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز لعام ٢٠٠١ والإعلان السياسي بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الأيدز.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند ٤٤؟

تقرر ذلك.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٣٠.